وزارة التعليـم العــالي والبـحث العـلمي
المركـز الجــامعي لميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم اقتصادية وتجارية
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص : بنوك

المرجع: ...../ 2014

مذكرة بعنـــوان :

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص البطالة
دراسة حالة: الجزائر لفترة (2000-2012)

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم اقتصادية
تخصص "بنوك"

إعداد الطلبة:
- عائشة عرجون
- فاطمة لعتامنة
- مروة شلاط

إشراف الأستاذ:
الربيع قرين

السنة الجامعية: 2014/2013

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(اللهُ لَا إله إلاّ هُو الحَيُّ القَيوم لاَ تأخذه سِنَةٌ ولاَ نَومٌ لَه مَا فِي السّمواتِ ومَا فِي الأَرضِ من ذا الذي يَشفَع عندَه إلّا بإذنه يَعلم ما بيْن أيْديهِم ومَا خلفهُم ولاَ يُحيطُونَ بِشيءٍمن علمه إلا بمَا شَاءَ وسع كرسيُه السّمواتِ والأرضِ ولا يؤُوده حِفظهما وهُو العَلِّي العَظِيمِ)،

البقرة 255،

شكر وعرفان

الحمد لله و الشكر لله عزوجل الذي أرانا الحق و أرانا الباطل ووفقنا

لاجتنابه وأنار لنا دربنا بنوره ورحمته وصلى الله وسلم تسليما كثيرا على

سيد الخلق جميعا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين،

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي قرنه المولى تعالى شأنه ورضاه برضاهما

الوالدين العزيزين، حفظهما الله.

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "قرين ربيع" الذي أشرف

على هذا العمل وقدم مساندة لنا بإرشاداته

إهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم إلى من ارتبط رضا الله برضاهما وقال فيهما الله عزوجل في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما

فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من

الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ {الإسراء 32_33}

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى التي أرضعتني حب العلم وعزة النفس إلى التي منحتني الدفء في زمن

البرد والكفاية في زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي عمرتني

بعطفها وحنانها و أنارت لي درب حياتي بحبها إلى التي أحيا بوجودها

و أخشاه في البعد عنها إلى التي كانت تدعو لي سرا وجهرا ليلا ونهارا، أمي الحبيبة الغالية على

قلبي حفظها الله و أطال عمرها.

إليك يا صاحب الفضل في نور عقلي والسبب الأول في أصل إلى ما أنا عليه إلى الحبيب

الذي نفسه كل شيء لتقديم الحياة وتوفير السعادة ولم يبخل على تشجيعه المادي والمعنوي إليك أبي العزيز.

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد،

وضمتني معهم جدران بيت واحد إلى من أحبتهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها

ينابيع المحبة إلى

إخوتي إلى زوج

أختي وابنتها الكنكونة "آلاء"

إلى مصدر ثقتي وسندي في الحياة والعزيز على قلبي زوجي وحيد

أهدي أيضا ثمرة جهدي هذه إلى الأستاذ الذي أشرف على هذا العمل "قرين ربيع"

إلى التي كانت بمثابة الأم الثانية ومعلمتي في الحياة عمتي العزيزة "جميلة"

إلى كل أسرتي أعمامي و أخوالي وكل أصدقائي وزملائي

إلى من رافقتني في هذا العمل الزميلتين فاطمة، مروى

إلى أعز صديقاتي فوزية، مديحة، إيمان، خلود، لطيفة وابنتها الكنكوت معتز، أماني،

أمال، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تبعهم مذكرتي، إليك أنت من تتصفح

مذكرتي الآن

عائشة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم والمعرفة والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين ومن تبعه إلى يوم الدين.

أهدي عملي هذا:

إلى التي تملك الجنة تحت أقدامها والتي

أكثرت من

دعائها

إلى أمي العزيزة

الغالية : زهية سبتي.

إلى أبي العزيز رابح الذي لم يبخل بشيء من أجل نجاحي.

إلى إخوتي وأخواتي:

بلال، طيب،

محمد، موسى،ريان،

إنصاف، مروة إلى الأمل

والأقارب

إلى زملاء وزميلاتي الدراسة:

رقية، سمية،

نسيمة، حسنة، مروة،

أمال، مصباح،

عائشة،

نهاد، فاطمة، هارون، نقي الدين، أمير، ...صلاح، هشام..... وإلى كل من ذكرهم قلبي

وأنساهم قلمي.

و إلى أعز إنسان على قلبي رياض

فاطمة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمن....اللهم اخفض لهما جناح الذل

من الرحمة ....الله

إلى من أرضعتني طعم الحنان وسهرت لأجلي حتى الفلاح إلى من علمتني أن الحياة

كفاح وإصرار

إلى التي قاسمتني أفراحي و أحزاني

إلى التي لو اغترفت من ماء البحر مداد ومن ورق الشجر قرطاسا لأحد أفضالها ومزاياها

لستوفت مثقال ذرة منها إلى القلب الحنين ينبض في كل لحظة بالحب والرحمة

إلى أغلى اسم نطقه لساني إليك أمي الغالية

إلى من أحسن تربيتي وعلمني أن العمل سر النجاح إلى من زرع طريقي بالورد وسعة

يومها لرؤيتي ناجحة متفوقة إلى من اشترى لي أول قلم أخط بطريق حياتي إلى من كان

لي السراج المنير والزاد الوفير إلى رمز العطاء وعربون الوفاء والثقة إليك يا أعظم و

أجمل و أعز أب في الدنيا

إلى أطهر روح.... روح جدي العزيز "رمضان" أسكنه الله فسيح جنانه وتغمده برحمته

التي أوسعت كل شيء

إلى جدتي الغالية "ساسية" وجدي العزيز "مسعود"

إلى العزيز الغالي ونور أسرتنا أخي الوحيد "شعيب"

إلى لؤلؤة حياتي والزهرة التي عبق رحيقها سيرتني أختي العزيزة "دعاء"

إلى كل أقاربي بدون استثناء إلى صديقاتي الغاليات والعزيزات

اللواتي عشت معهن أجواء اللواتي لم تنجبهن بطن أمي "فايزة، بسمة، حياة، سهام،

أمال، سارة أميرة، كوثر، سمية، لبنى، أسماء.

إلى التي جمعت بين القلب وسعة العقل فكانت بإحساسها الدواء الثاني والبلسم الدافع

إلى الحبيبة الغالية "صبرينة"

إلى من سكبت السكر في فنجاني وذوبت الحزن في أحقاني

إلى من عشت معها أجمل أيامي صديقتي الوفية "كنزة"

إلى من شاركنا في هذا العمل المتواضع الرفيقتان "عائشة، فاطمة"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
شكر وعرفان	
الإهداءات	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	**2-18**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**3-8**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	**4**
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	**8**
المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**9-12**
المطلب الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**9**
المطلب الثاني: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي	**11**
المطلب الثالث: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة	**12**
المبحث الثالث: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	**13-17**
المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**13**
المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة	**15**
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به	**16**
خلاصة	**18**
الفصل الثاني: أساسيات حول البطالة وسوق العمل	**19-39**
تمهيد	**19**
المبحث الأول: الإطار النظري لسوق العمل	**20-25**

المطلب الأول: ماهية العمل.	**20**
المطلب الثاني: سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه	**22**
المطلب الثالث:تخطيط القوى العاملة	**23**
المبحث الثاني: ماهية البطالة	**32-26**
المطلب الأول: مفهوم البطالة	**26**
المطلب الثاني: أنواع البطالة	**27**
المطلب الثالث: قياس معدل البطالة	**29**
المطلب الرابع: أثار البطالة	**30**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للحالة وسوق العمل	**35-32**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	**32**
المطلب الثاني: النظرية الكينزية	**33**
المطلب الثالث: النظرية الحديثة	**34**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تقليص البطالة	**79-39**
تمهيد	**39**
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**55-40**
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر	**40**
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمارات في الجزائر	**46**
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**52**
المبحث الثاني: التشغيل والبطالة في الجزائر	**73-56**
المطلب الأول: ديناميكية التشغيل خلال الفترة 2000_2011	**56**
المطلب الثاني: الاتجاه العام للبطالة خلال الفترة 2000_2011	**62**
المطلب الثالث: عرض وتقييم مختصر لبعض البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل	**68**
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر ودوره في خلق فرص العمل	**78-74**
المطلب الأول: العمالة بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية في الجزائر	**74**
المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة في الجزائر	**75**

خلاصة الفصل	**79**
خاتمة	
قائمة المراجع	

واجهة قائمة الجداول

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
01	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر الوحدة: مليون دولار أمريكي	46
02	عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة 2002_2010	47
03	تقييم مشروعات الاستثمار حسب قطاع النشاط المجمع في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	49
04	توزيع العمالة حسب الجنسين خلال الفترة (2000_2011)	58
05	قوة العمل، العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية(2000_2011)	59
06	توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية (2000_2010)	60
07	تطور معدلات البطالة (2000_2011)	62
08	بطالة الشباب في دول المغرب العربي (2008)	65
09	توزيع البطالة حسب الجنسين والمستوى التعليمي خلال الفترة (2000_2011)	67
10	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لسير القرض المصغر ANGEM 2005_2012	69
11	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ 1999_2013	70
12	مؤشرات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية 2000_2006	72
13	التوزيع السنوي للمشاريع الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2002_2010)	74
14	عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدد مناصب العمل حسب قطاع النشاط	75
15	أنواع الاستثمار وعدد مناصب العمل خلال الفترة (2002_2010)	76

16	الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002_2010)	77

2- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مفهوم الموارد البشرية وتفرعها	**25**
02	تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2011)	**56**
03	توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000_2011)	**66**
05	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002_2012)	**71**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول النامية من أوائل الثمانيات نتيجة تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي,وكدا تراجع القروض المقدمة إليها على اثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، فاتجهت هده الدول إلى إزالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار،لاسيما مع تراجع دور الدولة في العديد من دول العالم و الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر التي تعتمد على جدب الاستثمارات الخاصة، تأخذ الآليات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ولا شك أن البطالة تعد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية و التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها إما في التخلص من البطالة أو على الأقل في الحد منها و من تفاقمها. وفضلا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للعمل فانه يساهم أيضا في تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية في البلدان النامية مما يؤدي إلى رفع مستوى الأجور.

وتعد الجزائر من الدول النامية التي تعلق آمالا كبيرة علي الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يفسره تبنيها مند منتصف التسعينيات لسياسة الانفتاح الاقتصادي بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز.

1- الإشكالية الرئيسية:

ما مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر؟

2- التساؤلات الفرعية

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة؟

3- فرضيات الدراسة

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية بالغة ضمن مختلف التدفقات الرأسمالية.

- إن التطورات الحالية للاستثمار الأجنبية المباشرة أصبحت تميل إلى الاستثمارات الكثيفة رأس المال و الموفرة لعنصر العمل مما يؤدى إلى زيادة البطالة.
- إن الجزائر يمكنها الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لتحسين مؤشرات السوق العمل منها البطالة.

4- أهمية الدراسة

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تموين التنمية الاقتصادية، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، كإرتباطه بالتكوين الرأس مالي، وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج و التطوير، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في زيادة فرص التوظيف والحد من البطالة، ورفع المستوى المعيشي.ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تساهم في تحقيق التنمية.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة مختلف النظريات المفسرة لها.
- دراسة ماهية البطالة وسوق العمل والنظريات المفسرة لهما.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6- أسباب اختيار الدراسة

هناك عدة أسباب منها أسباب ذاتية وأسباب موضوعية كما يمكن أن نوجزها كالتالي:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة الذاتية في دراسة هدا الموضوع.
- محاولة و رغبة منا في معرفة مدى اهتمام الجزائر بموضوع البطالة و كدا الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- أسباب موضوعية

- تفاقم البطالة في مختلف دول العالم و محاولة منا معرفة أثارها والحد منها.
- تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد عليه في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها الدول في مقدمتها البطالة.

7- المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل الوصول إلى النتائج و الإجابة على التساؤلات الرّئيسية والفرعية.

8- هيكل الدراسة

من خلال بحثنا لمذكرة تخرجنا قمنا بتقسيمها إلي فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: أساسيات حول البطالة و سوق العمل.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تقليص البطالة.

9- صعوبات الدراسة:

الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع و خاصة الكتب و التباين في الإحصائيات المقدمة من مختلف الهيئات و المنظمات.

:

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي، كما يعتبر أهم النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية في كل المجالات، ولقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نم والاقتصاديات النامية لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية وهذا من خلال اتجاه هذه الدول نحو واقتصاد السوق وتحرير نظم التجارة والاستثمار.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكسبها الاستثمار الأجنبي المباشر والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة، من هذا المنطلق سوف نتعرض في هذا الفصل إلى الأساس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل نتعرف فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة ب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على مفاهيمه وأهميته ونظرياته بالإضافة إلى عوامل جذبه ودوافع قيامه ثم نأتي في الأخير إلى التعرف بالآثار الناجمة عنه ومخاطره.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع الاقتصادية المهمة، وذلك نتيجة للأهمية التي ينعكس لها على الدول المضيفة، فتعددت تعريفه من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية.

ومن هنا سنتطرق لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفاهيم الاستثمار

1- **مفهوم الاستثمار**: لقد أخذ الاستثمار كمصطلح الجهد الكثير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له أ وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحيانا ألا أن التشابه يبقى الصفة المميزةحيث يعرفه عبد العزيز فهمي هيكل أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل العتاد الآلات، المباني الأثاث، وسائل النقل والمواصلات والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أ وزيادة إنتاجيتها، وبتالي فه ويعبر عن الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، والاستثمار إما يكون فرديا أ واستثمار شركات".. [1]

أما غيلتن فيعرفه أنه: "تكاثر معدات الطاقات الموجودة كما أنه عبارة عن تضحية لضمان المستقبل وهكذا يؤخذ بالتوازن بين الحاضر والمستقبل"[2]

ومنه نستنتج أن الاستثمار هو:

- توظيف رأس المال في مشاريع
- خلال فترة زمنية معينة
- الحصول على عائد

2- **مفهوم الاستثمار الأجنبي غير مباشر**: هو الذي يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أ وسنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها أ وتحقيق أرباح إضافية فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أ والمشاركة في إدارتها فإن عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا.[3]

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، 1980، ص444.

[2] ميلودي أب وبكر، اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع، الجزائر، دار الآفاق، ص12

[3] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، 2007، ص36.

3- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

3-1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: يعرف بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة منح نية تسيرها).

3-2-تعريف صندوق النقد الدولي: الاستثمار المباشر هدفه الحيازة على فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في التسيير.

3-3-تعريف الهيئة الدولية للتجارة والتنمية الاقتصادية: ان الاستثمار الأجنبي هـ وعبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة مع المؤسسات حيث أنه يعطي الفرص للقيام بالأثر الحقيقي على التسيير.[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتم خارج الوطن.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي بفرد أ وكل الاستثمارات في مشروع معين.
- قيام المستثمر بالمشاركة في إدارة المشروع على المستثمر الوطني.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإذا العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

أولا: التفسير التقليدي

ثانيا: التفسير الحديث

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقوم بعرض لبعض النظريات فيما يلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، الكويت، 2009، ص3.

1) نظرية عدم لمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.[1]

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها القدرة التنافسية الأكبر ما يلي:[2]

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي،
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية،
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى،
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر،
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور،
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

2) نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلع مميزة لا يمكن للشركات المحلية أ والشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أ وحماية العلامة التجارية أ ومهارات التسويق.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراعي نظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة، متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هـ وأفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

ثانيا: التفسير الحديث لحرة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

[1] عمر صقر، الدولة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص48.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، 2004، ص181.

1) نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة متشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض، بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2000 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق الاقتصاد الأمريكي وإنما كافة الأسواق العالمية ومن ثم لم يغير من الأمر شيئا ول وقامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار الغير مباشر في عملية توزيع مخاطرها[1].

لكن كيند ليجر يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التميز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع أ والمضاربة في الأسعار، أ والتفوق في التكنولوجيا المستعملة، أ وما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق وذلك من خلال سياستها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف.

2) النظرية الانتقائية:

قادم دينينج بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا، أطلق عليها النظرية الانتقائية وقد قام دينينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دينينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:[2]

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول الضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج من الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أ والتراخيص.
- أن تتوافر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا بإمكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية ويرى دينينج أن يوجد اتفاق

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في مصر الدولة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة المصرية بالصورة، 2007، ص49.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص53.

على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذ ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات المتعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدول المضيفة مثل: انخفاض تكلفة المواد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

ووفق النظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع، فعوامل الدفع هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع مع الشركة للبحث عن سوق غير الدولة الأم.

أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دينينج إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثنائي كتشابه اساليب حيان الأفراد في بعض الدول وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نح والأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي.

3) نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة التموين في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.[1]

4) نظرية الميزة النسبية(المدرسة اليابانية):

حاولت المدرسة اليابانية أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، ومن رواد هذه المدرسة نجد كوجيما، أوزاوا الذين حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، وتكنولوجية، تختلف عن نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، ص165.

مضمون النظرية: طور كوجيما أوزاوا نموذجا يمزج بين الأدوات الجريئة مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالميز التكنولوجي أ والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة.[1]

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أي نشاط اقتصادي أ وتنمية تحتاج إلى رؤوس أموال لا تتوفر إلا بمصادر تمويل دولية، باستثناء الالتجاء إلى المديونية، أي أن التمويل يكون من مصادر خارج الاقتصاد الوطني، ولهذا فان هذه الأموال لا تشكل جزءا من الناتج المحلي الصافي، لكن بمشاركة رؤوس الموال الدولية، الدول تستطيع النم وأكثر بالتكامل على المدخرات المحلية لزيادة تكوين رؤوس الأموال، لذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم لنم والبلدان النامية، كما انه مصدر مهم بالنسبة للدول المضيفة التي حجزت فيها المدخرات المحلية عن سد هذه الفجوة إذ يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما ه ومتاح من مصادر التمويل الخارجية، كما أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال في الدول المضيفة، لذا وجب على الدول النامية هيكلة نظمها لإيجاد المناخ المناسب لانسياب الاستثمارات الأجنبية نح واقتصاد البلد بغية الوصول لأفضل مصادر التمويل الدولية، كون تمويل الاقتصاد يتمثل في توجيه الادخار المتاح نح وتحويل المشاريع الاقتصادية الذي يترجم في تكوين حلقة من رؤوس الأموال وبهذا تستطيع هذه الدول سد فجوة العجز المالي في التمويل، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشجع على الاندماج الاقتصادي وإقامة علاقات تجارية فعالة في المجال الاقتصادي، ويساهم أيضا في توطيد العلاقة بين الدول المستثمرة والدول المضيفة، فه ويوفر الشروط التي تؤدي إلى زيادة التبادلات بين البلدين وهذا على مدى سنوات طويلة فهناك باحثين من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجدوا بأن 1 دولار من هذه الاستثمارات الأجنبية يعطي 2 دولار من الصادرات الإضافية في المستقبل للبلد المستثمر.[2]

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداوية، غرداية، 2010/ 2011، ص57.

المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لحاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية، والمنافسة فيما بينها على جذب الاستثمارات فإن هذا يثير التساؤل عن ماهية العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، والتي تجعل الدولة ما أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات من غيرها من الدول؟

لقد بينت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي، اقتصادي، وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة، وقلة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج، تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها.

ويمكن القول بأن انتقالات الاستثمارات الأجنبية تتوقف على عديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول.

المطلب الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، ومن أهم العوامل حجم السوق للبلد المستورد، وفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأثمانها، سعر الصرف ومدى ثباته، القوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة بالاستثمارات الوطنية، المعاملة الضريبية درجة الانفتاح على العالم الخارجي، القوة التنافسية للاقتصاد القومي، القوة على إدارة الاقتصاد القومي، قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه، ويحسن التعرض إلى بعض هذه العوامل على النح والتالي:[1]

أ)درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نح والاقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أ وعناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيد عن فرض القيود.

ب)القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2007 ص ص86-87.

ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرض الاستثمارات لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

ج)القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

د)قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه:

تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، والاستثمارات الأجنبية تتجه نح والاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل، ويمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه:

معدل زيادة الناتج القومي،

معدلات نم وعناصر الإنتاج،

شروط التجارة وقوة اتجاهها،

ثانيا: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي وذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار الاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبا.

كذلك للعوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ويأتي في مقدمته هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية وكذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبي، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات.

كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام

بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذاك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، ولا يسود فيها احترام الحقوق، مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نح وتلك البلاد.

ثالثا: العوامل القانونية: وتتمثل فيما يلي:

1- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

2- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية من المخاطر غير التجارية، والتي تشمل الحماية من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية من مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.

3- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين، التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة(أ والتأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، وذلك من أكثر الأشياء التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، أي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أ والواقع لحقوق الملكية والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

نالت أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الاقتصاديين، وذلك باعتباره ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة حيث لخص هؤلاء إلى أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي كتالي:[1]

- التخلص من المخزون السلعي،
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم،
- التخلص من التكنولوجيا القديمة،
- النم ووالتوسع وغز والأسواق الخارجية،
- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف،
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة،

1مصطفى مراد، دور الإصلاحات المصرفية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإشارة هي حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المركز الجامعي غرداية، غرداية، 2011/2010، ص31.

- اندفاع الشركات بشكل ضروري نح وإتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة الحادة فيما بينها بما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار تكثيف الإشهار....إلخ وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء جذب الاستثمار الأجنبي من طرف بعض الدول المضيفة وتكلم فقط على بعضها، كون أن البعض الآخر منها مازال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه م الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن تلخيص هذه الدوافع كما يلي:[1]

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة البطالة المحلية التي تتخبط في هذه الدول، أ وتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل.
- دوافع الحصول على مستوى معين التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى، لتحقيق تقدم اقتصادي.
- تقدم الدول على الاستثمار الأجنبي لأنه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية المحلي وتكملة للموارد المحلية...إلخ.

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص36.

المبحث الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي إستراتيجية للتنمية أي بلد، ليس فقط لأنها تعظم رؤوس الأموال المحلية، ولكن لأنها تخلق مناصب شغل، تحسن الإنتاجية، تنقل التقنيات التكنولوجية، تزيد الصادرات مع تعزيز القدرات الإبتكارية للبلدان النامية، فهي إذن تلعب دورا كبيرا في التأثير على اقتصاديات الدول المضيفة، وأصبحت من صميم وفي قلب العمولة، أساسها تبادلات وتنمية اقتصادية منذ العديد من العشرينات إذا تؤثر على النقد الأجنبي والمحلي والتقدم التكنولوجي.

المطلب الأول : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار الاجنبي اثار هي :

1-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات[1]

إن دراسة وتقييم الاستثمارات الأجنبية على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم تحديد الآتي:

أ)التدفقات الداخلة: وهذا يمثل في:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار حيث أنه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم لتدفق النقدي.
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح التأشيرات لدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية.

ب)التدفقات الخارجة: وتتمثل بالآتي:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية.
- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين المحولة للخارج.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- فروت أسعار لتحويل مواد الخام.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التدفقات الاستثمارية:

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل استقطاب الأموال الأجنبية، وذلك عن طريق الشركات المستثمرة التي تمتلك قدرة ذاتية وائتمانية لتمويل مشروعاتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق توافر عوامل الجذب في الدول المضيفة، فضلا عن نوعية الاستثمارات المراد الدخول فيها، لما لتلك النوعية من أهمية في نفع عملية الاستثمارات الأجنبية.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة والنشر,2012.، الأردن، ص362.

3-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التقنية:[1]

حرصت بعض الدول النامية على إعادة النظر في أنظمتها الخاصة بنقل التقنية، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لها أهميتها في نقل وتوطين التقنية فيها، كما عملت هذه الدول على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوظيف التقنية المنقولة، وتحديد مدى ملائمة التقنية لاقتصاد الدولة المضيفة من حيث قدراتها وخصائصها الاقتصادية ومميزاتها النسبية، فإذا تمكنت الدولة المضيفة من نقل وتوطين التقنية، يكون للاستثمار الأجنبي أثرا ايجابيا على اقتصاد الدولة المضيفة بشرط ألا يكون ذلك مؤديا للتبعية.

4-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المهارات الإدارية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الإدارية، ذلك أن الاستثمار الأجنبي له دور هام في نقل الكفاءة الإدارية إلى الدول المضيفة، وذلك لتمكنها في هذه الجوانب لأنها تتمتع بمهارات إدارية عالمية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أ والمالي أ وحتى التقنية المتطورة.

5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

إن وجود شركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظر الكلاسيك إلى عدة أسباب أهمها كبر حجم الأرباح المحولة للخارج واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم، كذلك الحال بالنسبة للمرتبات أما أنصار المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق ويرون بأن الشركات المتعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد اللازم لتمويل مشاريع التنمية وبين حجم المدخرات أ والأموال المتاحة.

6-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة:[2]

يركز الاستثمار الأجنبي في مجالات حساسة من الناحية البيئية مثل: التعدين واستخراج البترول، والصناعات البتروكيماوية، والعمليات الكيميائية ودباغة الجلود، والصناعات المتعلقة بالزراعة.

الأمر الذي أدى إلى الاستثمارات الأجنبية في البيئة وأثارها فيها مثارا للجدل والاهتمام ومن أهم الأسباب التي تدعوا إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والإنسانية هـ والدور الذي يقوم به

---

[1] بندر بن سالم الزهراين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النم والاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2011/2010، ص27.

[2] -سلميان عبد الهادي, الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي, الأكاديميون للنشر والتوزيع, الأردن ,2010,ص20

في نشر التقنية الصناعية ونقلها، إذ يعد هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول، ويمكن أن تؤثر التقنية في عمليات الإنتاج وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم ومن ثم فإن ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد، وذلك في ضوء تهاون معظم حكومات الدول الإسلامية في هذا الشأن.

تخضع الاستثمارات الأجنبية في مجالات حساسة على البيئة لمعايير بيئية مشددة في دولها الأصلية نظرا لتزايد الاهتمام الشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام في معظم الدول الإسلامية بذات الموضوع، كثيرا ما تنتقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول النامية، ومن ثم تقوم بتأثير سلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، بل وتلجأ إلى ما ه وأخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول مقابل ثمن بخس، وليست المسألة ارتفاع أ وانخفاض الثمن في مقابل هذا التصرف بل الأمر يتعلق بمسألة الاستخفاف بالشعوب الفقيرة وعلى رأسها الدول الإسلامية وعدم وضع أي اعتبار أ وقيمة لحياتهم، وهذا وتعد ظواهر تلوث الماء والهواء وإفساد التربة وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين أكثر الأمثلة التي تساق على أثار الاستثمار المباشر في مجالات تلوث البيئة.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي وبتالي إسراف احتياطات البلد من النقد الأجنبي فمن شروط قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ه وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج وبتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد والأرباح وتتمثل المخاطر في:[1]

- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية الاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية والثقيلة.
- إن تدخل حكومات الشركات متعددة الجنسيات في إدارة هذه الشركات في الدول الأخرى يؤدي إلى عدم سيطرة الدول المضيفة على هذه الشركات.
- استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج أقصى ما يمكن ولا تراعي في الجنسية ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.
- مخاطر تغيير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ على تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.
- التعرض للهزات الاقتصادي العالمية.
- طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المحلي.

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص357.

- إن المستثمر الأجنبي أقل قدرة من المستثمر المحلي على جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية المحلية بسرعة، وبحكم وجود المستثمر المحلي أ وموظفيه بصفة دائمة لمراقبة اتجاهات وحركة الأسعار يكون لديه إمكانيات أفضل لجمع المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.
- التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف، حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يضم مصالحهم عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.[1]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في:[2]

1) خطر حجم السوق في الدول المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أ ومن أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2) خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3) خطر تغيرات سعر الصرف: والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجأة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

4) الاستقرار السياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

كما تبقى أهم تخوفات المستثمر الأجنبي عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

أ) نوع الملكية: ينتهي البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة أ وإحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.

---

[1] كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص95،96.

[2] يوسف مسعداوي، واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشرفي الدول العربية،الملتقى العلمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر ومهارات الاداء الاقتصادي،حالة بعض الدول النامية،جامعة آل محمد بوقرة،بومرداس،ص ص5 ،6 يومي 22،23أكتوبر2007

ب)المصادرة: إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتحتوي بمقتضاه على ملكية كل أ وبعض الأموال أ والحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل، كما عرف بعض الفقه الصادرة بأنها أحد الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن تشكل ذلك وبموجب أي اسم ينفذ.

ج) التأميم: يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجيه الاشتراكي سابقا، فه وإجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة، بما يهدف إلى الانقضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية. يتم من خلالها انتقال أ وحركة لرؤوس الأموال في الأمد الطويل ولأن هذا الانتقال لرؤوس الأموال يكون له فوائد كبيرة على البلدان المضيفة فإن هذه الأخيرة يسعى جاهدة من أجل تحسين مناخها المستقطب لهذا الاستثمار من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.

وكما لا يخفى علينا بعد هذه الدراسة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ومخاطر لذلك يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي سلاح ذ وحدين ويجب على الدول التي تسعى إلى هذا الخيار أن تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينجر على هذه الظاهرة من آثار على الدول المضيفة.

كما عرفنا من خلال دراستنا هذه أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنقسم إلى تفسيرين تقليدي وحديث جاء مبرزا أهم النظريات كنظرية عدم كمال الأسواق ونظرية الميزة الاحتكارية

بالنسبة للتفسير التقليدي أما التفسير الحديث فقد جاء بنظرية توزيع المخاطر، النظرية الانتقائية، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الميزة النسبية.

الفصل الثاني:
أساسيات حول البطالة وسوق العمل

تمهيد:

يعد مفهومي البطالة وسوق العمل من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدراسة والتحليل، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل سوف نغذيه بمحاولة خاصة حيث سنتطرق من خلاله للمناقشة والتحليل المعرفي لمفهوم العمل والبطالة، وذلك بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة.

إن ضرورة المعرفة المعمقة بالمفاهيم الخاصة بسوق العمل والبطالة، ومؤشرات سوق العمل تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية واختلال سوق العمل.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى قضايا هامة تتعلق خاصة بسوق العمل وظاهرة البطالة، والذي يستوفيه الشرح المفصل لهما.

حيث أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد أن تقوم على عرض شامل للنظريات المفسرة للبطالة، وبما أن البطالة أهم مؤشرات سوق العمل تطرقنا إلى عرض شامل له من تعاريف والعوامل المؤثرة فيه، وأيضا إلى تخطيط القوى العاملة فيه.

المبحث الأول: الإطار النظري لسوق العمل:

المطلب الأول: ماهية العمل.

1- مفهومه:

العمل يعبر عن ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في عملية الإنتاج أي في استعمال أدوات الإنتاج من أجل تحويل مادة العمل، فلا يمكن إذا أن نتصور عملا خارج عملية الإنتاج المادية أو المعنوية، وفي نفس الوقت فالعمل قد يكون عضليا أو فكريا، ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون بأن العمل هو صورة عنصر أساسيا وهو قوة العمل التي تكمن في الذات او حجم الإنسان، بحيث تظهر عند إنفاقها في صورة عمل[1].

ويعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة معينة، ويعد العمل مصدر الأساس لإنتاجية المجتمع وتطويره، واعتبره آدم سميث ودافيد هيوم هو أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها[2].

2- خصائصه:

لدى كل من تطرق إلى مفهوم العمل يمكن أن يستخلص خصائص العمل البشري ونذكرها في النقاط التالية:[3]

- أن العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق أو تحصيل مقابل، قد يتخذ أشكالا وأنواعا.
- أن العمل نتيجة تقديم أشياء أو منتوجات ذات قيمة وتختلق طبيعتها بإختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه، وهي المنتوجات المقدمة إلى الاستعمال البشري.
- يخضع العمل إلى إحصاء أو قياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب منها ما يرتبط بتقديم المنتوج الذي يقابله وقد أخذ صورة العمل المنفق في عملية الإنتاج أو الأمر ليقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.
- باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.
- يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أو تنقص، وتأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع، ويرتبط بالجانب الثقافي القيمي للمجتمعات.
- يتميز العمل والعامل بالتعقيد، وإعتبار العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها داخل الإنسان الذي يقوم بها للظروف المحيطة بهذا الإنسان.

---

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، بدون تاريخ، ص 122.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان، اقتصاديات العمل، إثراء النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص19.

[3] هشام بوعافية،أثر الاصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 94.

3- مكونات عنصر العمل:[1]

أ- موضوع العمل: ويعني كل ما يعالجه عمل الإنسان وكل ما تقدمه الطبيعة كمواد خام، المواد الأولية كالشجر والنباتات.

ب- وسائل العمل: وتعني الأشياء التي يؤثر الإنسان بواسطتها في موضوع عمله وتسمى بأدوات الإنتاج.

ج- قوة العمل: وهي القوة التي يمتلكها الإنسان، وتتكون من مجموعة الإمكانيات المادية والذهنية الموجودة في جسم الإنسان، وتتكون من جميع الأشخاص المشتغلين فعلا، والأشخاص اللذين ليس لهم عمل لكنهم يسعون وراءه بصورة جدية، ويدخل ضمن قوة العمل جميع العاملين في القوات المسلحة، وكذلك من لديه شغل وترك عمله مؤقتا بسبب العطل او المرض أو الاضطرابات، وقرة العمل لا تساوي جميع السكان، وقد تساوي حتى نصفهم، وعليه فإن الفئات الرئيسية من السكان التي تستبعد العمل هي: ربات البيوت، الأطفال طلاب المدارس والجامعات، الأشخاص العاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو بسبب العاهات البدنية والأمراض المزمنة وكذلك السجناء والسحاذون.

4- أهميته: يعتبر العمل هو الشرط الأساسي في الضروريات البشرية وتطويرها في المستقبل، وقد استطاع الإنسان بواسطة العمل وبقابليته الحارقة على المحاكاة والتقليد من السيطرة رويدا على الطبيعة، وسد حاجاته من الأكل والملبس والسكن ولولا ميله إلى العمل والتجمع والتنظيم لما تمكن من التأثير على محيطه وإخضاعه إلى حد كبير لإرادته، وقد كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان وثروته، كما أن العمل نفسه قد حرر الإنسان وهو الذي خلق المجتمع البشري، وتأتي أهمية العمل في كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية سواء كانت في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا، إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية كما يأتي:[2]

أ- العمل كعامل إنتاج: لا شك أن الأيدي العاملة تمثل أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة، إلى جانب رأس المال والتنظيم والأرض، حيث يعتبر العمل العنصر الجوهري والأساسي في إنتاج السلع والخدمات.

ب- العمل كمصدر للدخل: من المعلوم أن العامل يقدم خدمات العمل للآخرين من أجل إنتاج السلع والخدمات، لقاء أجر معين، وبهذا فإن العامل يحصل على الدخل من جراء تقديم خدماته للآخرين، ويلاحظ بأن حصة الأجور والرواتب كبيرة نسبيا في مبيعات عوامل الإنتاج الأخرى أو في الدخل القومي، وفي بعض البلدان، ويشار إلى أن العوائل تحدد حجم دخولها من خلال عدد ساعات العمل التي يعرضونها، وهكذا فإن العمل مهم جدا ليس فقط كعامل من عوامل الإنتاج بل كمصدر للدخل أيضا.

ج- العمل كمورد بشري: تحتاج عملية الإنتاج إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد المادية، وتحتاج عملية التنمية الاقتصادية هي الأخرى إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الموارد البشرية وليس رأس المال أو الدخل أو الموارد المادية هي التي تشكل القاعدة الأساسية

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، صص 17-18.

لرفاهية وغنى الشعوب، فالموارد الطبيعية والرأسمالية تعتبر عوامل الإنتاج سلبية، اما الموارد البشرية فهي وسائل إيجابية من شأنها تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه:

1- تعريف سوق العمل:

التعريف الأول: يعرف بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وصاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، وبعد حصول التطور في وسائل الاتصالات المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي يتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالانترنيت أو الهاتف أو الفاكس.[1]

التعريف الثاني: سوق العمل هو السوق المسؤول على توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشأة وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.[2]

التعريف الثالث: سوق العمل كأي سوق آخر يقصد به قوى العرض والطلب للعنصر أو السلعة، ومن خلال تفاعل القوى يتحدد الثمن والكمية المتبادلة[3].

ويعتبر سوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة العمل اعتمادا على نظام المعلومات السائدة والذي يحصي حجم القوى العاملة الراغبة في العمل والمستبعدة له خلال فترة زمنية معينة.

2- العوامل المؤثرة على أسواق العمل: يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة، ولعل من أهم هذه العوامل:[4]

1- العوامل الجغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته...الخ.

2- **العامل الديمغرافي:** يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه، ويقاس النمو الديمغرافي

---

[1] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] محمد طاقة وحسين عجلان، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، صص 31-32.

[3] منى الطلحاوي، اقتصاديات العمل، دار النهضة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص12.

[4] بودوري صفاء، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2012، صص 26-27.

بمعدله، الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية: معدل الولادات والوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

أما عن تقدير عدد الناشطين وتركيبتهم النوعية، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العناصر مثل: عدد السكان، التصنيف الجنسي، فئات الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل بشكل جزئي، الذين يزاولون دراستهم، المؤدون للخدمة الوطنية ومستويات التأهيل المهني والعلمي...الخ.

3- النشاط الاقتصادي: يعرف النشاط الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمة اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل غلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة تأهيل العلمي والمهني.

4- النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والدهنيات السائدة، التأثير على مدى العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد...الخ، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى التي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى المتاحة في السوق، أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية والاجتماعية مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أو في قطاع حكومي مثل: الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن والحيلولة دون تذمرها.

5- النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حين تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ إن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارات عالية مثل: المهندسين، التقنيين، الفنيين، محللي البرامج الإعلامية، عمال الإشراف والرقابة، عمال الصيانة...الخ.

6- النظام التربوي: يؤثر النظام التربوي والتكويني على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومدارس تستند إليها مهام التكوين العام في شكل: مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد...الخ، ويسمح هذا التنظيم بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، والتي تفرض شروطا تتعلق بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج وبالتالي تحسين مردوديتها.

المطلب الثالث: تخطيط القوى العاملة

لا يوجد في قوتنا الحاضر في المراجع الاقتصادية رأي واحد متفق عليه حول مضمون القوى العاملة:

بعض الاقتصاديين لا يجدون فرقا بين المصطلحات التالي: الموارد البشرية، القوى البشرية، القوى العاملة، السكان القادرين على العمل، السكان النشطون، فالموارد البشرية في بلد ما هي مجموع السكان القادرين على العمل المنتج، والعمل المنتج يقصد كل مجهود جسمي أو ذهني يؤدي أو يساهم في خلق سلعة أو تأدية خدمة معينة، ولذلك فإن الموارد البشرية تتألف من مجموع السكان مطروحا منه غير القادرين على العمل المنتج وهم:

- الأطفال تحت سن معينة (16 سنة).
- كبار السن ما داموا لا يمارسون نشاطا اقتصاديا.
- العاجزون عجزا دائما كليا وكذلك الذين لا يمكن لهم أداء عمل ذو قيمة اقتصادية.

وتتألف الموارد البشرية من قسمين:[1]

القسم الأول: ويتكون من جميع القادرين على العمل المنتج، ولكنهم لا يعلمون ولا يبحثون عن عمل، ويدخل في هذه الطائفة ربات البيوت والطلبة المتفرغين للدراسة والمتقاعدون والأشخاص الذين هم يؤدون الخدمة العسكرية، نزلاء السجون والمستشفيات وغيرها من المؤسسات المماثلة، ويطلق على هؤلاء عادة الأفراد خارج القوى العاملة.

القسم الثاني: فيتألف من جميع الأفراد المتواجدون في سوق العمل سواء كانوا يعملون فعلا أم يبحثون عن عمل، وتنتمي هذه الطائفة بالقوى العاملة أو السكان النشطون وهي تشير غلى قطاعين من السكان قطاع المشتغلين الذين يعملون لقاء أجر وقطاع المتعطلين القادرين والراغبين والمستعدين للعمل في الحال لكنهم لا يجدون عملا.

تأسيسا على ما تقدم فإن مفهوم القوى العاملة يتضمن مقومات ثلاثة:

1- قدرة الفرد على العمل.

2- رغبة الفرد في العمل.

3- إتاحة الفرد للعمل.

وعلى ضوء ذلك يمكن تصوير مفهوم القوى العاملة على النحو التالي:

[1] عشوي نصر الدين، الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، جامعة مستغانم، الجزائر، صص43.

الشكل رقم (01): مفهوم الموارد البشرية وتفرعها.

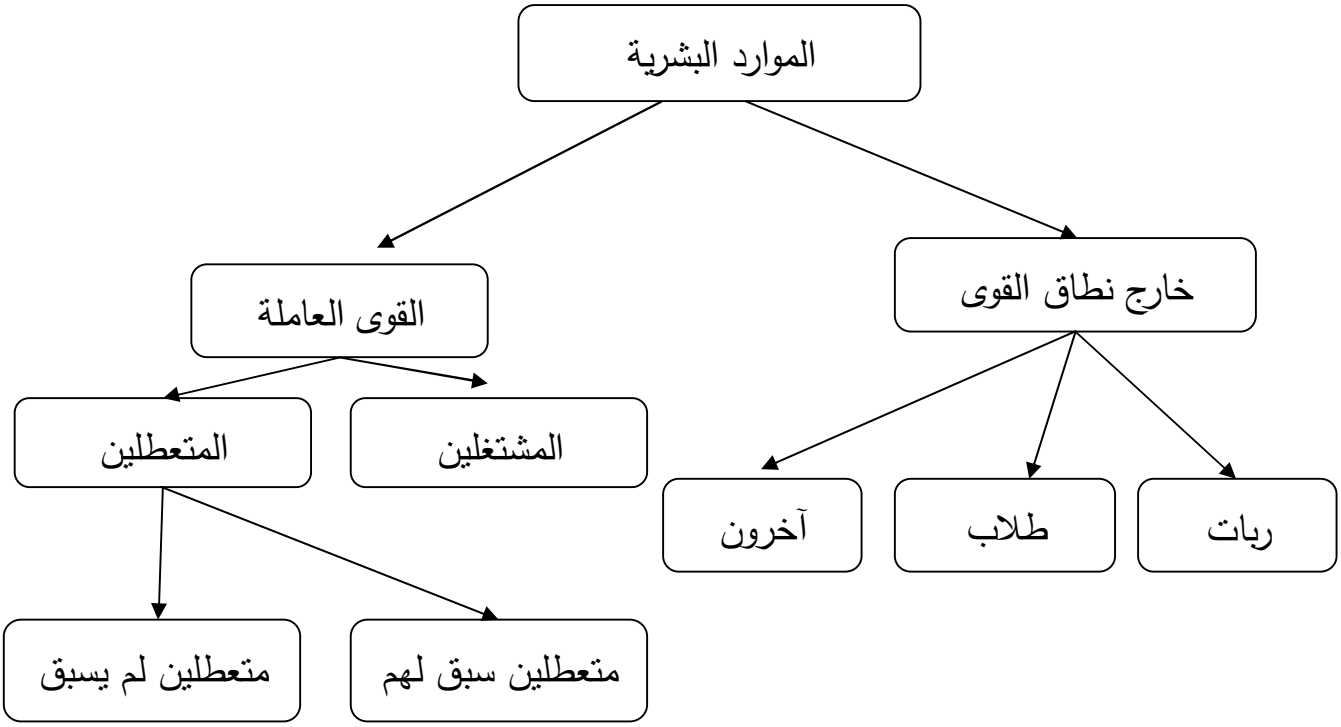

المصدر: عشوي نصر الدين، الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 45.

المبحث الثاني: ماهية البطالة:

المطلب الأول: مفهوم البطالة:

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا في هذه الدراسة هو من العاطل ؟ ولأن هذا السؤال يبدوا لأول وهلة بسيطا جدا فقد يسارع القارئ بالإجابة بالقول: أن العاطل هو من لا يعمل not working، وفي ذلك نبادر بالرد عليه بالقول: إن هذا التعريف غير كافي بل وغير دقيق حقا، إن من أهم صفات العاطل هو أنه لا يعمل ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل.[1]

"البطالة هل تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشدانه العمل ورغبته فيه"[2].

– يعرف مكتب العمل الدولي العاطل عن العمل بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"[3].

ونشير أن الاقتصاديين عندما يستخدمون مصطلح البطالة فإنهم يفسرونه على عدم استخدام مصدر إنتاجي واحد هو قوة العمل الإنساني، أي عدم تشغيل خدمات عنصر العمل.

ويرجع اهتمام الاقتصاديين بخدمات عنصر العمل إلى أنها أهم الموارد الإنتاجية في المجتمع، وأن الدخل الناتج من العمل يمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي، وأن عنصر العمل ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة.[4]

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان البطالة هي:

- زيادة القوة البشرية التي ترغب في العمل.
- تبحث عن فرص العمل التي ينتجها المجتمع.
- عندما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه.

---

[1] عبد العالي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، صص 242،443.

[2] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1995، ص 103.

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

[4] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 31.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالا متعددة، وقبل التطرق إلى أشكالها يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين لا يعملون لدى الغير، لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من القوى العاملة، والثانية أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر وأن هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة بسبب التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تأتي بسلع جديدة و طرق جديدة في الإنتاج وإلى اختفاء سلع وطرق أخرى، ويتوقف الطلب ويتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فيغير الطلب على العمل وتظهر البطالة.

1- البطالة الهيكلية:

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني، حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي من الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو سبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.

في جميع الأحوال تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي، إلى تراجع نسبة البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة، والإسراع في أعمال التقنيات الجديدة، ويستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة.

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا، والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى، فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر، كما ن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب والتقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة، والتغير في الهيكل العمري للسكان، وزيادة نسبة صغار السن والإثبات في القوة العاملة، إلا أن علاج البطالة الهيكلية تطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[1]

2- البطالة الدورية:

تنشأ هذه البطالة من الدورات الاقتصادية تمييزا عن البطالة غير الدورية التي تسمى عادة بالبطالة الاحتكاكية او العادية التي تظهر حتى في فترات الرواج، خلافا للبطالة الدورية فإنها تنشأ في فترات الكساد، وهي أشد خطر من البطالة الاحتكاكية او العادية.

من الذي يتحمل عبئ البطالة؟

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 234.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لوحظ ان نسبة الأفراد العاطلين عن العمل في الإناث على وجه العموم اكبر منها في الذكور في الظروف المعتادة، غير أن البطالة إذا ازدادت في ظروف أخرى، فإن نسبتها بوجه عام ترتفع بشدة ما بين الذكور العاملين أكثر منها ما يسم الإناث، ويمكن تعليل ذلك على الوجه كالآتي:

- في حالة قيام أرباب العمل بالاستغناء عن عدد من مستخدميهم، فإن عددا كبيرا من النساء يحتمل أن يفضل الانسحاب من قوة العمل، أي يمتع عن السعي وراء العمل، ومن لا يبحث عن العمل جديا لا يعتبر مشمولا بالبطالة بالمفهوم الاقتصادي، وبالتالي لا يدخل ضمن قوة العمل، وخلافا لذلك فإن الرجال، وهم المصدر الرئيسي للمعيشة عادة، يستطيعون الانسحاب من قوة العمل بهذه السرعة لمجرد قيام رب العمل بالاستغناء عنهم، وعلى هذا الأساس يحتمل أن تصبح نسبة الرجال الباحثين عن الاستخدام اكبر من نسبة النساء الباحثات عن العمل عند زيادة البطالة، أي أن نسبة البطالة ما بين الذكور تصبح أكبر منها عند الإناث في هذه الحالة، غير أن هذه النسبة المرتفعة من البطالة من بين الذكور العاملين ستميل إلى الهبوط فيها لتصل إلى الحد الذي تصبح معه نسبة البطالة ما بين الإناث أكبر منها ما بين الذكور بوجه عام، استنادا إلى أن أرباب العمل يفضلون في الغالب إن لم يكن دائما، الرجال على النساء عند استخدام في الظروف المعتادة، يضاف إلى هذا أن المرأة تميل إلى الاشتغال في الصناعات الخفيفة والحرف البسيطة أو الحرف التي تقتضي قدرا محددا من المهارة: كتجارة المفرد، وصناعة الغذاء، وإنتاج الخدمات وهي ممن تتميز عادة بمعدلات عالية من البطالة.

- وكذلك يتحمل صغار العمال عبئا كبيرا من البطالة، وقد يبدوا ذلك واضحا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عدد صغار العمال الذين تتراوح أعمارهم 14-17 سنة حوالي 9 ملايين شخص في سنة 1955، وكذلك بسبب ندين الظروف الاقتصادية في البلدان النامية فهي أيضا تعاني من البطالة المنتشرة بين الأطفال.

- أما فيما يتعلق بعبء البطالة من وجهة درجة المهارة ونوع المهنة فالملاحظ أن الأفراد الذين يعملون في الصناعات الإنشائية (كالصناعات الخاصة بتشييد العمارات وإقامة السدود والجسور وبناء المصانع ونحوها) يتأثرون بالبطالة لدرجة خطيرة أبان التدهور الاقتصادي، ولاسيما أولئك الذين يعملون في صناعة الأجهزة الرأسمالية كالمكائن.[1]

3- البطالة الاحتكاكية:

وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يمكن أن تكون دورية واحتكاكية وهيكلية مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني.

[1] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009، صص 315-316.

5- البطالة المقنعة:

البطالة المقنعة هي تلك الحالة التي يكون فيها الفرد مشتغلا، إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة، أو أنه تلك الحالة التي يكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وعلى هذا فإن البطالة المقنعة تمثل استخداما، إلا أنه ليس استخداما كاملان وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء التوزيع في العمل، وأهم هذه الأسباب هو انكماش حجم الإنتاج وبالتالي تناقص النشاط الاقتصادي.[1]

ولا توجد أي إحصائيات رسمية تثبت هذا النوع من البطالة أو معدلها أو عن توزيعها عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن جميع الدراسات قدمت تقديرات لهذه الظاهرة في بعض القطاعات.[2]

6- البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل غير أن التغلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما، وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة، أو نتيجة لمجيء بعض الإحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة، فالبطالة تنشر ما بين عمال البناء في فصل الشتاء بالنسبة للأقطار التي يكثر فيها سقوط المطر في هذا الفصل، وكذلك تكثر البطالة الفصلية ما بين عمال الطابع في فصل الصيف، نظرا لنقصان الطلب على عمال المطابع في العطلة الصيفية بسبب توقف الدراسة في المدارس والجامعات خلال الصيف.[3]

7- البطالة الإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة احتكاكية أو بطالة موسمية أو بطالة إجبارية هيكلية.

8- البطالة التكنولوجية:

تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة، وتسمى كذلك بالبطالة الفنية وسببها إدخال التكنولوجيا الجديدة تحل محل العمل اليدوي مما يؤدي إلى استغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، ويوجد هذا النوع من البطالة في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: قياس معدل البطالة

عن البطالين يعتبرون ثروة ضائعة من المواد البشرية التي تمتص ثروات الآخرين دون إنتاج ثروة خاصة بهم و للإحاطة بحجم هذه الفئة تطلب الأمر حساب المعدل الطبيعي للبطالة، ويقاس هذا الأخير من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية ما حيث:

---

[1] هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985، صص 828-829.

[2] محمد طاقة وآخرون، المرجع السابق، ص 310.

[3] مرجع سابق، ص 238.

بمعنى أنه نسبة مئوية من قوة العمل بدون عمل، ولكنها مسجلة كراغبة ومتاحة للعمل.

أما القوى العاملة تحتوي على كل القادرين على العمل والراغبين فيه، سواء كانوا يعملون فعلا أو لا يعملون، وبهذا نعرف بين العناصر الداخلة ضمن القوة العاملة والمستبعدة.

ويشير مصطلح القوة المستبعدة هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:[2]

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

ويتم عادة استبعاد الأطفال دون سن 15 سنة، كبار السن، المتقاعدين والعاجزين، ربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم.[3]

إلا أن قياس هذا المعدل للبطالة يتطلب تعريفا دقيقا وشاملا لها يأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تحكمها من خلال التركيز على الفئة القادرة والمستبعدة للعمل، عند الأجور السائدة ويشكل معدلها أهم أدوات القياس المستخدمة في الاقتصاديات الحديثة، إلا أنه يعرف بعض أوجه القصور في الدول المختلفة، كونها لا تستبعد الفئة التي تنشط في القطاعات الغير رسمية، الشيء الذي لا يعكس بشكل دقيق العدد الحقيقي للبطالين نتيجة لضعف أداء الأجهزة المكلفة بالإعلام الاقتصادي[4] .

ويحسب في بريطانيا كمايلي:[5]

شغيل
$\frac{\text{شغيل}}{\text{}} \times 100$

وفي المملكة المتحدة تقاس نسبة البطالة كمايلي:

نسبة البطالة = (المستخدمين – العاطلين المسجلين).

أي على أساس عدد العاطلين المسجلين سنويا إلى قوة العمل.

المطلب الرابع: آثار البطالة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات التي تحتل الصدارة في المجتمع، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، من ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، أما الاختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، وليس هذا الناتج الوحيد فقط، فهناك انتشار لآثار سياسية واقتصادية واجتماعية والتي نتطرق إليها كالتالي:

---

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، المرجع السابق، صص 33-34.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط3، 2005، ص 19.

[3] هيكل عبد العزيز فهمي، المرجع السابق، ص 829.

[4] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 148.

[5] مرجع سابق، ص 829.

1- **الآثار السياسية:** قد ينتج عن البطالة آثار سياسية نذكر منها:

- تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات المختلفة حسب الظروف السياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل، مما يهدد الأمن السياسي للدولة وهذا يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية للبلد.

- إن البطالة كانت من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال التي من أسسها الدفاع عن حقوقهم، وخفض تأميناتهم الاجتماعية، الصحية والتعليمية مما جعل لهذه النقابات بعدا سياسيا حتى أصبحت هي التي تسير شؤون الدولة في بعض البلدان، ويعتمد المرشحون عليها لنيل أعلى الأصوات، والإمساك بزمام الأمور، ومن هنا نلاحظ أن النقابات العمالية لها تأثير كبير في رسم سياسات الدولة وإسقاط الحكومة أو إبقائها، ومن ثم تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم من طرف أفراد المجتمع، وذلك لعدة أسباب منها مشكلة البطالة وهذا كله يهدد الأمن السياسي للوطن.[1]

2- **الآثار الاقتصادية** : ومن أهم هذه الآثار:

- إن للبطالة تأثيرا واضحا على حجم الدخل وعلى توزيعه، ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تغيير مستوى الأجور في نفس الاتجاه.

- أيضا هناك آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك والتأثير على الصادرات والواردات.

- ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق.

3- **الآثار الاجتماعية:** والتي تتمثل في الآثار التالية:[2]

- الجريمة والانحراف: إن عدم حصول الشباب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب أو الاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواء المال أو ذاته.

- **التطرف والعنف:** نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى اعنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا، وأيضا كونه ضعيفا بالنسبة لتلك المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.

- **تعاطي المخدرات:** ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل، وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة.

- الهجرة: بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

---

[1] بوالعيش عمار، تحليل لبطالة وفرص التشغيل في إطار سياسة الاتفاق العام –حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة اليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2011، ص 24.

[2] بن غيشي عمار، بن إبراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990-2010، جامعة بسكرة، صص 8-9.

– **التفكك الأسري:** ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعمل والبطالة:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية:

من الأمور بها اقتصاديا أن المدرسة الكلاسيكية من أفضل المدارس الاقتصادية التي كان لها دور واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، إذ ‘إن هذه المدرسة اهتمت بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية، وهذا يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وقد انصب تحليلهم على الأجل الطويل وما يحدث فيه من تغيرات كبرى، حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وقد آمن الكلاسيكيون في مجال التوازن الاقتصادي العام بقانون ساي للأسواق أو بقانون المنافذ وينص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له وذلك على أساس السلع المعروضة بالأسواق، إنما يتم تبادلها بسلع أخرى المنتجات تتبادل مع المنتجات، وتأسيسا على هذا القانون فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن التوظيف الكامل ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، فلو حدث أن كان عرض المدخرات في السوق النقدي أكبر من الطلب عليها أي تزيد على الاستثمار، فإن ذلك يؤدي طبقا لقوانين العرض والطلب إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تنخفض المدخرات إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار ويحدث النقيض في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، حيث يرفع سعر الفائدة وتزيد المدخرات إلى أن تتساوى مع حجم الاستثمار، أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال بمعنى زيادة عرض العمل اكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك سهل من خلال انخفاض الأجور حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، والأجور الأقل تعني انخفاض في التكاليف الخاصة بالإنتاج وذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل إلى أن تختفي البطالة تماما (معنى ذلك أن الكلاسيك قد افترضوا أن العلاج إنما يأتي من خلال مرونة تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

وعلى الرغم من أنن نظرية مالتس في السكان كانت إحدى الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي إلا أن مالتس اختلف مع الكلاسيك في مجال التوازن العام حيث اعترض على قانون ساي للأسواق، وقرر إمكان قيام بطالة في الأجل القصير بسبب قصور الاستهلاك حيث أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون لأنهم يدخرون، وإن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من

إنتاجهم في شكل ربح، فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة إنتاج حيث يرتفع الادخار فالأسعار ستهبط والأرباح ستقل والباعث على الإنتاج يتدهور ومن ثم تظهر البطالة.[1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية:

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية للبطالة والسياسة المرافقة لها، حيث اكتشف أن البطالة تكون طوعية نتيجة قصور الطلب عن مستوى التوازن أو مستوى التشغيل التام، والذي يمكن انتعاشه بإتباع سياسات تسيير الطلب المالية والنقدية، وهناك بعض الهفوات في النظرية العامة لكينز والتي تسمح بعدة تفسيرات لظهور البطالة، أول هذه التفسيرات المعروفة بالينوكلاسيكي الذي كان سائدا في أواخر الستينات، الذي يركز على دور الأجور الاسمية ومدة تصلبها، وحسب هذه ا لنظرية فإن البطالة ناتجة عن تصلب الأجور الاسمية، والتي تمنع الأجور الحقيقية من تعديل العرض والطلب لبلوغ مستوى التوازن، أي أن مسألة البطالة نابعة عن صلابة الأجور، لنفترض أن الأجور الاسمية مرنة في النموذج الكينزي ولنرى ماذا يحدث، عندما تنخفض الأجور نتيجة ارتفاع البطالة بافتراض أن الأسعار لم تتغير، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، الذي قد يؤدي إلى رفع العمالة والإنتاج، ولكن ارتفاع العرض سيضع ضغطا على الأسعار للانخفاض وعندما تنخفض هذه الأخيرة فإن الطلب يبدأ بالارتفاع حتى الوصول إلى توازن جديد عند مستوى أجور أقل من الأولى، لكن عند مستوى إنتاجي أعلى، إن الانخفاض في الأجور الحقيقة هو الذي يؤدي إلى فائض عرض قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار وبدوره يؤدي إلى ارتفاع الطلب إلى مستوى جديد من التوازن.[2]

لكن هذا التفسير الكنزية من طرف الينوكلاسيك لاقى انتقادا من طرف عدة اقتصاديين كنزيين وتم إعادة النظر في النظرية الكينزية وفق التوازن العام الوالاراسيالنيوكلاسيكي لإعادة السياسات الاقتصادية للواجهة.

والخلاصة أن كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار، وبما أن الميل للاستهلاك ثابت نسبيا في حين أن الاستثمار غير ثابت، فإن التغيير من الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل، وفي ضوء الخبرة التي تجمعت لدى كينز توصل إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون أقل من مستوى التوظيف الكامل لأن تنمية الادخار (الدخل الذي لم يستهلك) والتي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ستكون دائما أكبر من الكمية المستمرة الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.[3]

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، صص 32-34.

[2] جسر التنمية، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 53، ديسمبر كانون الأول، 2000، السنة الخامسة، صص 10-11.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، المرجع السابق، ص 36.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة:

يشمل هذا المنظور عددا من النظريات والاتجاهات التي سعت لتغيير الاختلال في سوق العمل اعتمادا على صياغة بعض الغروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة، ومن أبرز هذه النظريات نظرية البحث عن العمل، نظرية اختلال سوق العمل ونظرية تجزؤ سوق العمل.

1- نظرية البحث عن العمل: ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات وتقييم عملية البحث هذه بسمتين أساسيتين:[1]

- السمة الأولى عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات مغلقة بالبحث والاختبار.
- السمة الثانية أن العملية تستغرق فترة زمنية من الوقت.

وتستند هذه النظرية على هاتين السمتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة، ولتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلافات من آليات سوق العمل.

2- نظرية اختلال سوق العمل: تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي لتحليل سوق العمل والتي تفرض بديل وهو جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير وذلك لعجز هذه الأخيرة (الأجور والأسعار) وبالسرعة الكافية تحقيق التوازن، ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر الامتدادات لنظرية التحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنها تخلق جوهريا معه لاعترافها بإمكانية وجود بطالة إجبارية على عكس النموذج التقليدي الذي لا يتضمن سوى نوعين من أنواع البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، كما أن هذه النظرية لا تقتصر على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى لتحليل هذه الظاهرة من خلال دراسة الخلافات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع.[2]

3- **نظرية تجزئة السوق:** تميزت النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:[3]

أ- **السوق الداخلية:** تتضمن المواد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

---

[1] أسامة بوكلوهة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2010، ص 28.

[2] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص11.

[3] أحمد رمضان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، 2004، ص 257.

ب- السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج المحيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

ج- السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.

د- السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرار وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

هـ- السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

خلاصة الفصل الثاني:

رأينا في هذا الفصل كيف تعددت التعاريف بالعمل وسوق العمل، ثم تطرقنا إلى العوامل المؤثرة فيه، وبعد ذلك تناولنا نظرة حول ظاهرة البطالة من تحديد مفاهيم البطالة وأهم أنواعها، كما تناولنا أيضا أهم النظريات المفسرة للعمل والبطالة ومختلف الجوانب المتعلقة بسوق العمل والبطالة.

الفصل الثالث:
الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تقليص البطالة

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطور كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي بلغه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمتها التقليل من حدة البطالة ومحاولة معالجتها لامتصاص القدر الأكبر منها، تحاول الجزائر أتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز لدفع وتطوير المناخ الاستثماري لها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة، لكن في المقابل فأن الجزائر قد طمحت ومازالت تطمح بأن سيساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

رغم أن كل الدول الحديثة الاستقلال لجأت إلى الاستثمارات الأجنبية لكن هناك من لجأ إلى نمط تنموي يتمركز على القدرات الداخلية الا أن الجزائر تعتبر من الدول الحديثة الاستقلال التي تبنت مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق ب الاستثمار على هذا الأساس نتناول تطور قانون الاستثمارات في الجزائر على مرحلتين:[1]

1- مرحلة الاقتصاد الموجه

مرت هذه المرحلة بفترتين:

أ- **فترة الستينات:** صدرت خلال هذه الفترة قانونين:

- **قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963**

كأن هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا وقدموا لهم ضمانات ما هو عام وخاص بالمؤسسات عن طريق اتفاقية، وتمثلت ال ضمانات العامة فيما يلي:[2]

- حرية استثمار للأشخاص المعنوية الطبيعيين للأجانب.
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- مساواة أما م القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- ضمان ضد نزع الملكية.
- منح امتيازات خاصة بالمِؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية فأن هذا النظام يخص المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن يتجزأ هذا الاستثمار من قطاع أولوية أو ينشأ هذا الأخير أكثر من منصب عمل.

---

[1] بوخرس عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ,مداخلة في الملتقى الوطني حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 2010 ص: 07.

[2] قانون رقم 277/63الصادر في 1963/07/26 يتضمن قانون الاستثمار الجزائري رقم 3j ب 1963/08/02.

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد زيادة على هذا يمكن أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة.

لكن هذا القانون لم يطبق مبدئيا وخاصة أن المستثمرين شككوا في مصداقية ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط نظام سنة 1965 ظهر قانون أخر في 1966.

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1966**

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديد لتحديد دور رؤوس الأموال في أطار التنمية الاقتصادية مكانه وأشكال وال ضمانات الخاصة به يختلف النص الثاني جدريا عن النص الأول، ويبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966 والمرتكز على مبدأين أساسين:[1]

- أن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتميز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، أما لرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار أما عن طريق الشركات المختلطة وأما عن طريق إجراء مناقصات لاستحداث مؤسسات معينة.

- يتعلق بمنح الضمانات والامتيازات، تخص امتيازات الاستثمار لأجنبي ويكون النظام الجاري للامتيازات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الاستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1989 حيث قنن المشروع الجزائري الذي سارت عليه الشركات الجزائرية.

ب-فترة الثمانينات في سنة 1982: تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وكيفية تسييرها بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة.

[1] بوخرس عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص ص 07-08

تأكد هذا الاتجاه سنة 1986 فبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول جاء هذا القانون ليعدل القانون 13/82 ليكون متمما له وقد مكن هذا القانون الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع.

المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونطراك شريطة ألا يتعدى رأس المال الأجنبي 49% وقد أعطي هذا القانون المستثمر الأجنبي جملة من الحقوق والامتيازات كضمانات التعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم كما منح تحفيزات ضريبية.

وفي سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية بدلا من المؤسسات أو الشركات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وهذا القانون أدى بالشركات لكي تصبح:[1]

- غير خاضعة للوصاية الوزارية
- غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأصبحت هذه الرقابة اقتصادية
- غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.
- خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيس ها في شكل أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

بدخول سنة 1988 أصبح تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول اتفاق بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركة الأجنبية.

2- مرحلة اقتصاد السوق

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الإنفتاح على اقتصاد السوق وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم القوانين:

أ- **قانون النقد والقرض 90:** جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من اجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية ومن التغييرات والتحولات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:[2]

[1] قانون رقم 01/99 مؤرخ 88/01/12 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية ج رقم 1988/13.
[2] بوخرس عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 09

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشر أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية البينة لرأس مال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن، يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين أنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين
- لسماح بتحويل المداخيل والفوائد وعادة تحويل رؤوس الأموال وحسب قانون النقد والقرض فأن هناك أثار ايجابية وأخرى سلبية للاستثمار المباشر أهمها فيما يلي:

- **الآثار الايجابية للاستثمار المباشر**

-خلق ترقية الشغل عن طريق التكوين والتأهيل للإطارات والعمال من طرف المؤسسات الأجنبية.

- تشجيع استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج.

- تحسين ميزأن المدفوعات والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

- **الآثار السلبية للاستثمار في الجزائر:**

- عرقلة الاستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية والقيود المفروضة من بنك الجزائر.
- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الاقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم.
- تأثير تكاليف استيراد المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية البطيئة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلاد.
- المنازعات بين الحكومة الجزائرية وبعض الشركات الأجنبية نظرا لعدم قبول تلك الشركات المنازعات القضائية في المحاكم الجزائرية من عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الجديدة مما يحتاج إلى تغير وتعديل.
- أن غياب المرونة في هذا القانون كأن نتيجة لتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس أدارة بنك الجزائر كجهاز إداري يضع المقاييس المالية والنقدية والبنكية ولهذا أصبح عاملا أساسيا لمراقبة الاقتصاد الوطني ومراقبة العمليات الاستثمارية للأجانب حيث تجتمع مرة كل شهر لدراسة

الملفات في الوقت المناسب مما ينجم عنه تعطل تحقيق المشاريع الذي لا يتماشى ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

ب-المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات:

جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حيث طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، وتتركز فلسفته على ما يلي:

مبدأ حرية الاستثمار أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، أنشاء وكالة ترقية الاستثمارات، دعمها ومتابعتها، مبدأ تشجيع الاستثمار.

ج- الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار: بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 والمتعلق بترقية الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين حوافز مالية وجبائية وجمركية بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هي: مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الاتجاه إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والتحكيم الدولي.

ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:[1]

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- تحويل رؤوس الأموال والمداخيل.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.
- تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية حماية الاستثمارات.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين بها.

وهكذا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، أصبح المجال مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم.

د- 11/03 المؤرخ في 26أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: من بين أسباب صدور هذا القانون مايلي:

[1] تمومي عبد الرحمان، وقع وأفاق الاستثمارات الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير ,كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 2001/2000 ص: 266.

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطوير أدوات الضبط النقدي والمصرفي المالي.
- سياسة الصرف لا تعتمد على سير التوازنات قصيرة المدى بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة.
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية والأشراف بشكل أفضل على سوق النقد.
- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية.
- يجب الاعتماد في التمويل على الموارد السوق عوض الموارد العمومية.

ومن أهداف هذا الأمر ما يلي:[1]

- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف.
- خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

هـ- قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005:

أن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال أثاره الايجابية على التنمية و الاستثمار من أسباب هذا القانون:[2]

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة.
- زيادة مناصب شغل جديدة.
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه.

ومن أثاره الايجابية:

- تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بانتعاش الاقتصادي الذي يوفر استغلال الثروات، ومن سلبياته:
- انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشأة الأساسية)إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات. ومنه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات وكذلك تحرير

[1] مرجع سبق ذكره، ص: 268.
[2] تومي عبد الرحمان. مرجع سابق ص: 268-269.

أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتوجات المستوردة بدل المنتوجات المحلية.

وبالإضافة لذلك هناك عدد المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمارات منها:

- المرسوم التنفيدي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 سيتعلق بشكل التصريح ب الاستثمار وطلب ومقدر منح المزايا وكيفيات ذلك.
- القرار المؤرخ في 20 فبراير 2008 يحدد البنية القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التامين أو إعادة التامين ب 15 % من رأس مال هذه الشركة[1].

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

1- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد إلى الجزائر

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة في الجزائر من 1999-2009

السنة	الوارد	الصادر
1999	292	47
2000	438	18
2001	1196	9
2002	1065	100
2003	634	14
2004	882	258

[1] لمادة 2 من قرار (3) الجريدة اللرسمية ، الجزائر ، العدد 17الصادرة في 30 مارس 2008، ص: 25.

2005	1081	57
2006	1795	37
2007	1662	295
2008	1646	318
2009	2847	309

المصدر: من الموقع: Phtt://www.united.org/sections-dir/docts/wir2010

أ- **الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر**

كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر نحو الخارج في عام 1999 تقدر ب47 مليون دولار ثم انخفضت إلى 09 مليون دولار في سنة 2001 ثم ارتفعت إلى 100 مليون دولار سنة 2002 الا أنها سجلت انخفاضا ملحوظا سنة 2003 ب 14 مليون دولار وعاودت ال ارتفاع في 2004 بقيمة 285 مليون دولار، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 35 مليون دولار سنة 2006 ثم رجعت إلى الصعود إلى أن تصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2008 حيث قدرت ب 318 مليون دولار ثم عاودت الانخفاض سنة 2009 بقيمة 309 مليون دولار.

ب-الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر فقد كانت سنة 1997 تقدر ب 270 مليون دولار وارتفعت سنة 1999 إلى 292 مليون دولار، وواصلت ال ارتفاع إلى 607 مليون دولار، وبعدها عرفت ارتفاعا كبيرا حيث قدرة ب 1196 مليون دولار سنة 2001، ثم انخفضت لتصل إلى 634 مليون دولار سنة 2003، وبعدها سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2006 قدر بـ 1795 مليون دولار، ورجعت إلى الانخفاض سنة 2007 وبلغت 1662 مليون دولار ثم ارتفعت من جديد حيث قدرت في سنة 2009 بـ 2847 مليون دولار.

جدول رقم (2): عدد المشاريع للمستثمرين الاجانب خلال الفترة (2002-2010)

المنطقة	عدد المشاريع	مبلغ (ب 106 دج)
أوروبا	264	305.008

منها الاتحاد الاوروبي	220	264.602
اسيا	37	513.233
الولايات المتحدة الامريكية	12	59.559
الدول العربية	208	802.097
افريقيا	1	4.510
استراليا	1	2.974
مشاريع متعددة الجنسيات	1	2.974
المجموع	528	1.693.748

المصدر: بوخرس عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 11.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تحتل المرتبة الأولى وذلك بمبلغ يقدر بـ 802.097 (بـ 106دج) إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من أسيا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر بـ 513.233 (بـ106 دج)، ومن أهم المستثمرين الصين واليابان وتليها الاستثمارات المتدفقة من أوروبا بـ 264 مشروع بما يعادل 305.008 (بـ 106 دج) وهذا يعود إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوربية ومن أهمها: فرنسا ايطاليا اسبانيا وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة بمبلغ يقدر بـ 59.559 (ب 106دج)، أما الاستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا استراليا وكذا مشاريع متعددة الجنسيات تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم[1].

2-توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر:

مع العلم أنه لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن المصادر الثلاث الرسمية المتوفرة والمتمثلة في أرقام بنك الجزائر التي تبين نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الحجم وحسب البلد الأصلي بدون كل القطاعات، وكذا وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لا توضح سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها دون التطرق إلى

[1] بوخرس عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 11.

الاستثمارات المنجزة في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء تدفق الآلات والمعدات، كما أن الشركات التي أنشأت من جراء حالات الإدماج والاستحواذ لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الاعتبار ولهذا سنحاول متابعة توزيعها حسب المعلومات المتوفرة على النحو الاتي:

جدول (3): تقييم مشروعات الاستثمار حسب قطاع النشاط المجمع في الجزائر 2002-2010

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	9	1.70	6.854	0.40
BTPH	86	16.29	40.107	2.72
الصناعة	281	53.22	925.295	54.63
الصحة	3	0.57	8.589	0.51
النقل	24	4.55	10.319	0.61
السياحة	13	2.46	102.295	6.04
الخدمات	111	21.02	505.789	29.86
الاتصالات	1	0.19	88.500	5.23
المجموع	528	100	1.693.748	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

- **قطاع الصناعة:** أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من عدد المشاريع بـ 281 مشروعا بنسبة 53.22 %، وبمبلغ استثمار قدره 925295 دج بنسبة 54.63 % من مجموع تكاليف الإجمالية للاستثمار في الفترة الممتدة بين 2002-2010.

- **قطاع الخدمات:** فيما يخص قطاع الخدمات فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع ب 111 اي بنسبة 21.02 %، وبمبلغ استثمار قدره 505.789 بنسبة 29.86 % من مجموع المبالغ الاستثمارية.
- **قطاع BTPH:** وفي مايأتي قطاع الأشغال العمومية (btph) في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع ب86 اي ما يعادل 16.92 % وبمبلغ استثمار قدره 46.107 بين سنين 2002-2010 من مجموع المبالغ الاستثمارية وأن عدت تقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في قطاع الأشغال العمومية (bTPH)
- قطاع النقل: يحتل قطاع النقل المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع حيث بلغت 24 مشروعا اي بنسبة 4.55%في الفترة الممتدة بين 2010/2002.
- **قطاع السياحة:** أما قطاع السياح لم يستقطب سوى 2.46% من مجموع الاستثمارات. وهذا كأن نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة القائمة في العشرية الأخيرة، علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.
- **قطاع الفلاحة:** لقد تحصل قطاع الفلاحة على 9 مشاريع فقط بنسبة 1.70 % من مجموع عدد المشاريع وبحجم استثمار قدره 6.854 دج بنسبة 0.40 % من أجمالي التكاليف الاستثمارية وهي نسبة ضئيلة جدا بالقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات.
- **قطاع الاتصالات:** أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث في السوق الواسعة والجزائر واحدة منها حيث أنه في نهاية الثمانينات استعانت الجزائر بالشركة الفلندية nokia من أجل إدماج نظام الهاتف النقال مع الرقمي. وخلال فترة التسعينات ساهمت كل من شركة ericsson السويدية والشركة الكورية sapwool على إدماج الأنظمة وخطوط الألياف البصرية، ويحتل هذا القطاع المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع وتقدر بمشروع واحد بنسبة 0.19 % في الفترة الممتدة بين 2010/2002.

نضيف إلى ذلك حصيلة قطاع الطاقة والمحروقات.

- **قطاع الطاقة والمحروقات:**

أن مداخيل البترول والغاز تشكل 36.4 % من الناتج الإجمالي و65 % من مداخيل الدولة، وتشكل 97 % من أجمالي الصادرات وتشغل حوالي 3 % من القوة العاملة. وأن احدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال ايفريقيا في مجال أنتاج الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم، وتحتل المركز 12 في مجال أنتاج النفط ولقد بلغ أنتاج النفط 14 مليون برميل في اليوم سنة 2004 '

وتسعى الجزائر إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 1.5 مليون برميل يوميا مع بداية سنة 2006، ومبلغ 2 مليون دولار سنة 201 مع تنفيد الاستثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة[1].

أعلن بيأن وزارة الطاقة والمناجم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم الجزائري تجاوزت 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2008 اي بمعدل سنوي حوالي 2 مليار دولار وتشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجانب في التنقيب وتطوير المحروقات والمخططات الكهربائية وتحلية مياه البحر وكذا في فرع الناجم حسب حصيلة حول ا الإنجازات في قطاع الطاقة والمناجم ويظهر توزيع هذه التدفقات حسب المناطق أن أوروبا تحصلت على أكبر حصة من الاستثمارات الخارجية المباشرة بمساهمة قيمتها 58% حيث أن 24% منها لبريطانيا وحدها متبوعة من بعيد بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي بلغ مجموعها 26 % وأستراليا 8 % وأسيا 5%.

وبخصوص صادرات المحروقات فقد بلغت قيمتها مجتمعة 349 مليار دولار بين سنتي 2000 و2008 مع العلم أن ربعها تقريبا 22 منها حقق سنة 2008 اي ارتفاع متوسط بنسبة 1 % سنويا، وبقيت الأسواق الأوربية والأمريكية من جهة أخرى أهم الأسواق التقليدية للصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هذه الفترة، ويمتص هذان السوقان حجم 63 % و29 % على التوالي كما سجل رقم أعمال قطاع الطاقة والمناجم خلال نفس الفترة نموا سنويا معدله 15% اذ أنتقل من 2050 مليار دينار سنة 2000 إلى سنة إلى 6114 مليار دينار سنة 2008 بينما بلغ تطور السنوي للقيمة المضافة.

15% اي مبلغ معدله 23.25 مليار دينار حسبما اضاف البيأن، وأنتقل عدد عمال القطاع من 196071 عامل سنة 2000 إلى 221064 في نهاية سنة 2008 اي ارتفاع سنوي معدله 2 % حسب نفس المصدر[2].

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم تحقيق أغلبها في ايطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بحيث خصص لها 112.6 مليار دج لاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والمناجم و50 مشروعا يمثل استثمارات مباشرة أو بالشراكة أنجزت في باقي القطاعات في أطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب حصيلة الحكومة حول الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة

[1] مصطفى بودرامة، الأستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف العدد 09 لسنة 2009 ص: 189.

[2] سراوي رقية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة في علوم التسيير، تخص ص: بنوك ومالية ،المركز الجامعي ميلة 2012-2013 ص: 98 .

2011، وقد أستقطب قطاع الطاقة 1126 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة لتمويل 14 مشروعا استكشاف المحروقات و23 مشروعا للغاز والبترول و4 وحدات لتحلية مياه البحر و22 مشروع خاص بالمناجم والمحاجر.

المطلب الثالث: تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من العراقيل والتي نتناولها على النحو التالي

أ- **المعوقات السياسية والقانونية:** والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في أنجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
- الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبني العلاقة بين الاستثمار والبيئة.
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستثمار.
- غياب المحاكم المتخصصة في المحاكم ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن الأجهزة الإدارية الجزائرية والسيطرة على الفساد
- عدم قدرة النظام على تنفيذ قوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية
- عدم وضوح القوانين التشريعية والقانونية الخاصة ب الاستثمار وغياب اللوائح التغيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها بالإضافة إلى عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى القطاعات الصناعية.

[1] سراوي رقية مرجع سبق ذكره ص: 109.

ب- عائق العقار:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار غير أن الحصول على العقار تعترضه عدة مشاكل والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- طول مدة الهيئات المكلفة بتخفيض العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أما م هيئات ترقية الاستثمار والتي تتمثل في هيئات تخصيص ومسيري العقار.
- عدم توفر طبيعة الأراضي الصناعية المتخصصة ونوع النشاط.
- غياب امن المنضمة الصناعية.

ج-المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية واجهت الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في:[2]

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى اغلب أفراد المجتمع وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة لما لها اثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية.

د- المعوقات الاقتصادية والمالية:

وتتمثل فيمايلي:[3]

- ضعف سياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية والتي أدت إلى بروز ظاهرتي الفساد والمنافسة الغير شرعية.
- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية او من الناحية التقنية.
- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار.
- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق العمالة الغير مؤهلة والغير مرنة وإضافة إلى ذلك ارتفاع تكلفة الخدمات.
- تعثر إجراءات الخوصصة حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.

[1] علي همال: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية 2006 ص4 ص5.

[2] سراوي رقية، مرجع سابق ص: 110

[3] المرجع نفسه ، ص: 110.

2-حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وقد حدد القانون مجموعة من الحوافز للاستثمارات المنجزة في الجزائر وطلك وفق ثلاث أنظمة:[1]

أ- النظام العام:

وأهم الإعفاءات المقدمة في إطار انجاز الاستثمار هي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة بـ 5 ألاف في العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والذي تستفيد منه السلع والخدمات الموظفة مباشرة في أنجاز الاستثمار سواء كأنت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية شريطة أن تكون موجهة لإنجاز العمليات الخاضعة لرسم على القيمة المضافة.
- -تطبيق نسبة منخفضة ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في أنجاز الاستثمار.
- أما لامتيازات المتخصصة لفترة الاستغلال تنص المادة 18 من قانون ترقية الاستثمار وحددتها فيمايلي:
- الإعفاء المؤقت من الضرائب والذي يتمثل في الإعفاء من إرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري وذلك لفترة تتراوح مابين سنتين كحد ادني وخمس سنوات كحد أقصى.

- الاستفادة من اشتراك مخفض في الضمان الاجتماعي الذي يقدر ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة بخمس سنوات مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويض للنسبة المؤوية التي حددها قانون الضمان الاجتماعي.

ب- نظام المناطق الخاصة:

وتنفيذ الاستثمارات المنجزة بهذه الطريقة ايا كأن نوعها من عدة امتيازات حاصرها المشرع فيمايلي :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.

[1] نقلا من الموقع الالكتوني www.awladz-info/ub/showthed.php، 22:00، 2014/04/22.

- تطبيق رسم ثابت في مجال تسجيل بنسبة منخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا باتفاقات مترتبة على إشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في أنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كأنت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تتدخل مباشرة في أنجاز الاستثمار ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع التنازل التحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

أما خلال فترة الاستغلال يستفيد المستثمرون من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني الصناعي والتجاري طيلة فترة ما بين 5 سنوات و10 سنوات من النشاط الفعلي.
- تخفيض 5% من النسبة المنخفضة من الأرباح المعاد استثمارها في المنطقة الخاصة بعد فترة النشاط الفعلي.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط الفعلية.

– تكفل الدولة جزئيا او كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد بناء على قرار الوكالة.

ج– نظام المناطق الحرة :

ويستفيد المستثمر داخل المناطق الحرة من الامتيازات التالية:

- إعفاء من الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي ما عدا حقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية أو المساهمة في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
- إعفاء مداخيل رأس المال الموزعة.
- منح حرية استرد الأغراض أو السلع والخدمات الضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمار.
- ترخيص بالبيع 20% من السلع المنتجة داخل المناطق الحرة بالإقليم الجمركي الجزائري.

المبحث الثاني : التشغيل والبطالة في الجزائر

نسعى من خلال هذا المبحث إلى دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر بشكل دقيق ومفصل، في المطلب الأول نقدم تحليل شامل لسوق العمل حيث نتطرق لعرض اتجاهات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 كما نعتمد في بعض المرات على الفترات السابقة بهدف إجراء مقارنة بين أهم المراحل التي شهدتها سوق العمل في الجزائر أما في المطلب الثاني نتطرق إلى تحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة وباللجوء إلى نفس المصادر ولنذكر في المطلب الأخير تقيم برامج وسياسات التي أنشأت خلال العقدين الآخرين.

المطلب الأول: ديناميكية التشغيل خلال الفترة 2000-2011

1- الاتجاه العام لتشغيل في الجزائر: 2002-2011:

سنحاول عرض بعض الإحصائيات انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا بعض الإحصائيات من مصادر الثانوية لإبراز فئة ا لسكان المشتغلين خلال الفترة 2000-2011 والتي تعتبر القوة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، لأنها هي التي تزاول النشاط الاقتصادي. ويتأثر حجم السكان المشتغلين أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة.

الشكل رقم (1) :تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

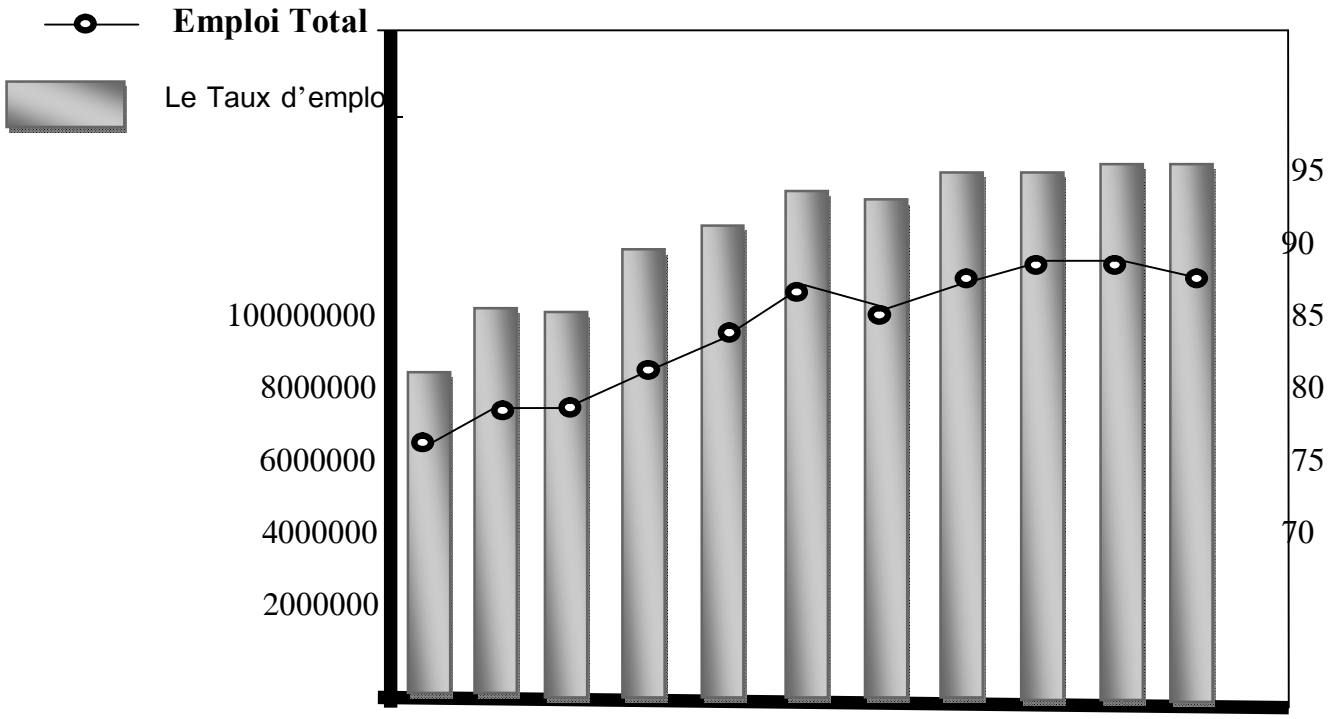

المصدر: ONS

وقد تميزت الفترة من 2000-2011 ب ارتفاع عدد مناصب الشغل نظرا للحركية التي ميزت قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية وأنتقل معدل التشغيل من 72.7 % سنة 2001 ليصل إلى 90.03 % سنة 2011 وذلك بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبرنامج دعم وتعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي (2010-2014)[1].

2-تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي:

لا تزال حصة البناء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة إذ لا تتجاوز نسبة 28 % في عام 2007 (إحصائيات صندوق النقد العربي) وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل لا يزال التقييم التقليدي للعمل سائدا إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصا للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى[2].

عرفت عدد النساء العاملات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة رغم ذلك تبقى النسبة الإجمالية للعاملات ضعيفة مقارنة بنسبة الرجال.

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 9 ، 2013 ص: 43.

[2] دحماني محمد درويش، اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة التحليل اطروحة لنيل شهادة الدكتراه في العلوم الاقتصادية 2012-2013 ، ص: 191.

الجدول (4) يوضح توزيع العمالة حسب الجنسين خلال الفترة 200-2011

السنوات	2000			2001			2003		
الجنس	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	5382909	797683	6179992	5345223	883549	6228772	5751032	933024	668405
النسبة	100			100					

السنوات	20004	2005	2006	2007

الجنس	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	6439158	1359254	7798412	0 6870348	1173872	804422	7371940	1496864	8868804
البطالون	82.57	17.43	100				83.12	16.88	100

السنة	2008	2009	2010	2011

الجنس	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	77180000	1428000	9146000	8025000	1447000	9472000	826100	14740000	9735000
البطالون				84.72	15.27	100	84.86	15.14	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) رقم 173.

ففي سنة 2004 مثلا بلغت النسبة 17.43 % تقريبا يضاف إلى ذلك اكثر من 600 ألف امرأة تمارس عملا لا نظاميا، ويستنتج من الإحصائيات المتوفرة أن 56 % من النساء العاملات اقل من 40 سنة، ونصف هذه النسبة تتراوح اعمارهن بين 29 و24 سنة أما 21% من العاملات فيتراوح سنهن بين 20 و24 سنة ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التربية والتعليم (49.62 سنة 2000) الصحة (54%) في المجال الوطني التخصصي والصيدلي (73%) أما القضاء (30.75%)[1].

[1] دحماني محمد ادريوش مرجع سابق ص: 192.

3- تطور العمالة في مختلف القطاعات:

سنحاول دراسة تطور العمالة في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (القطاع الفلاحي الصناعي قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات بمفهومه الواسع)، وسنهتم بإبراز أهم الأسباب التي تتدخل أو تتحكم في تطور حجم العمالة عبر الزمن ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في ترتيبها.

الجدول (5): قوة العمل العمالة والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قوة العمل	8850	9074	9303	9540	9780	10027	10267	10514	10801	10544	10812	10661
العمالة	4977	5198	5462	5741	5981	6222	6517	6771	7002	9472	9736	9599
القطاع الفلاحي	1185	1328	1438	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242	1136	1034
قطاعات أخرى	3792	3870	4024	4176	4964	4539	4737	4129	5161	8230	8600	8565
القطاع الصناعي	497	502	504	510	523	523	525	522	530	1194	1337	1967
البناء و الاشغال	781	803	860	907	980	1050	1160	1261	1371	1718	1886	1595
الحكومي الإداري	1440	1456	1503	1546	1512	1527	1542	1557	1572	-	-	-
أخرى	1074	1109	1157	1213	1349	1439	1510	1589	1688	5318	5377	5003

المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص193.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم العمالة في القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى وقد عرف هذا الأخير تراجعا في توظيف العمالة كنسبة إلى إجمالي العمالة الا أنه عاد ليرتفع حجم التشغيل في هذا القطاع في الفترة الممتدة من (2000-2007) ويرجع ذلك لاستجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين

شهد القطاع مرة أخرى تراجع في حجم العمالة بداية من سنة 2008 ليثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار[1]، وهو ما يشير أن اغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين ويتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع ومازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتمثل نسبة العمالة في هذا القطاع بحوالي 22.78% فيما يخص العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف هذا الأخير انتعاشا بعد فترة طويلة من الركود والتذبذب وخاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتعزيز النمو (مشاريع السكن المواصلات) وارتفع نصيب اليد العاملة في هذا القطاع من 582 الف سنة 1994 ليصل إلى 1593 ألف عامل سنة 2011 .

4- توزيع العاملين حسب الحالة المهنية:

سنرى توزيع العاملين حسب الحالة المهنية وتطور نسبتهم عبر الزمن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية 2000-2010

سنوات التوزع	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	1645897	1826020	1855361	2471805	2183000	2846217	2515977	2655000	2762000	2875000
%	26.63	29.32	27.76	31.7	27.14	32.09	29.28	29.03	29.16	29.5
الأجراء الدئنون	3017956	2570793	2829197	2902364	3076181	2900503	2908861	3198000	3136000	3208000
%	48.83	41.27	42.33	37.22	38.24	32.7	33.85	34.97	33.11	32.9

[1] عمر جنينة مديح بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر. الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2001. ص: 14.

الأجراء غ الدائنون والمتدربون	1213054	1306407	1515442	1789641	2202844	2429620	2679977	2816000	3101000	3250000
%	19.63	20.97	22.67	22.88	27.38	27.4	31.18	30.79	32.74	33.4
المساعدات العائلية	303095	525552	484057	639602	582047	692463	489428	477000	473000	404000
%	4.9	8.44	7.42	8.2	7.24	7.81	5.69	5.22	4.99	4.1
حجم التشغيل الكلي	6179993	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: دحماني محمد ادريوش، ص: 196

يعتبر العمل المؤقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد لكن له مزايا بالنسبة لإفراد آخرين فهو يساهم في اندماج الشباب في الحياة المهنية كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال وخاصة النساء بحيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل[1].

" أن المؤسسات الاقتصادية وأصحاب الأعمال يتعاملون مع الايدي العاملة وفق سوقين مختلفين سوق داخلي وسوق خارجي. يكون العمل في السوق الداخلي (الأجراء الدائمون) أجور أعلى حماية اجتماعية كافية وإمكانية الترقية أما السوق الخارجي (الأجراء الدائمون والمتدربون) فيتعامل مع العمال المؤقتين والذين يكونون معرضين للبطالة في اي وقت أن هذه التفرقة بين السوقين ازدادت حدة في الآونة

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق ص: 197.

الأخيرة. أن توظيف الأشخاص المؤقت أو لبعض الوقت يقلص من البطالة لكن يمكن أن يساهم في زيادة حدة الفقر وتراجع المستوى المعيشي للعمال[1].

المطلب الثاني: الاتجاه العام للبطالة خلال الفترة 2000-2011

1- تطور حجم البطالة وحالة التعطل في الجزائر

أ- الاتجاه العام للبطالة:

تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع ملحوظ في إعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية ووضعت في تقريرها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم. حيث أن حجم البطالة في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء.

وفي هذا السياق ذكرت جينفير بلانكي كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي أن البطالة تشكل قنبلة موقوتة في العالم العربي، وأن العالم العربي لم يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته[2].

معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها التدريجي إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن البطالة في صفوف الشباب في الجزائر تبقى من أعلى المستويات ايضا مقارنة بالمتوسط مجموعة الدول نفسها، فمن معدل 29.5%عام 2000 رجع ليصل إلى ادني مستوى له سنة 2010 حيث قدر معدل البطالة بـ 10 %.

الجدول رقم (7): تطور معدلات البطالة من 2000-2011

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	28.89	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.00	10.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كأن لافتا خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في تشغيل وساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل الأثر الايجابي الذي بدأ

[1] المرجع نفسه، ص: 197.
[2] دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره ص: 207

يظهر في الوقت الحالي من جراء تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل، إلا أن هذا التراجع قابله زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل، كما ساهم ارتفاع معدلات مشاركة البناء في القوة العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية[1].

كما أن تزايد التوظيف اقترنت في كثير من الأحيان بتدن في الإنتاجية خاصة وأن معظم الوظائف التي تم توفيرها، وبالتالي مدى قابل استمرار هذا النوع من التوظيف[2].

من ناحية أخرى نجد معدلات البطالة بين الشباب مازالت متجهة نحو ال ارتفاع وخاصة عند الإناث حيث أن معدل البطالة للإناث للفئة العمرية (15-24) نسبته كأن في حدود 56.4% في الجزائر حسب إحصائيات 2006.

ولقد تميزت الفترة من 2001 إلى يومنا هذا، وتميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29.50 % سنة 2001 إلى 10.00% سنة 2010 الا أن معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية[3].

2- تطور معدلات البطالة حسب النوع:

بالرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع في الجزائر فأنهم لا يشكلون سوى 15.14%سنة 2010 من القوى العاملة في الجزائر حيث يشكل الذكور 84.86% من القوى العاملة ويعود هذا إلى أن الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل وتربية الأولاد كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة، وذا كانت الإناث تشكل حوالي 15.14% من القوى العاملة فأن البطالة كانت في صفوفها في حدود 17.85 % كمتوسط خلال الفترة 2003-2008 ويعود ويرتفع مرة أخرى ليصل إلى 25.97% سنة 2010 بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لذى الذكور انخفضت لتصل إلى حدود 8.87% في نفس السنة، ويمكن متابعة تطور حجم البطالة ومعدلاتها في الجزائر وفقا لمعيار النوع، أي فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة الشكل البياني التالي:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الوجه الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية2009 ص: 38.

[2] المرجع نفسه، ص: 38.

[3] شقيقب عيسى، النمدجية القياسية للطلب العمل على العمل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات والأنسانية -29- جامعة الشلف، العدد 6، 2011، ص: 68-69.

الشكل رقم (2): توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000-2011)

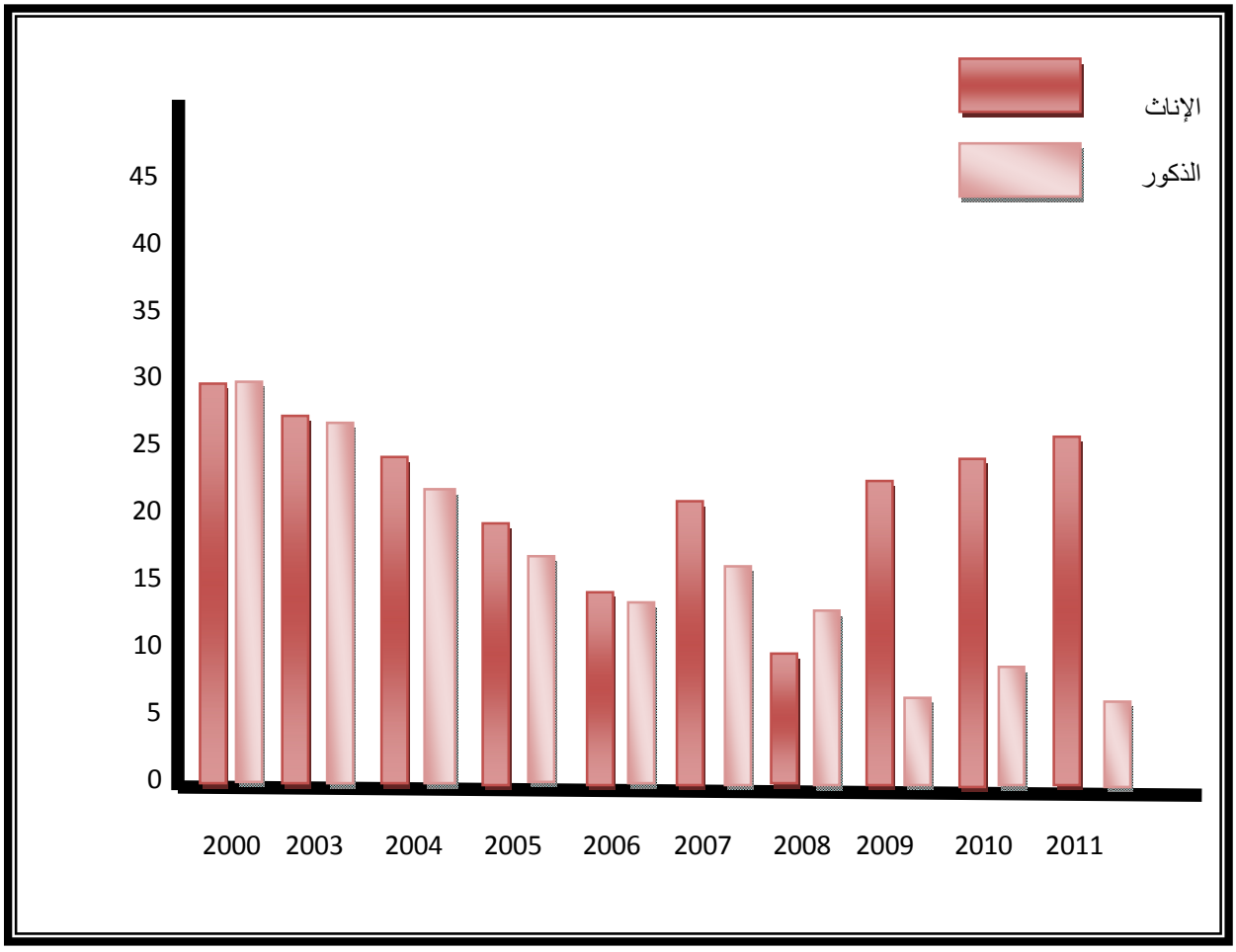

المصدر: - Wdi من 2005-2011.

- Onsمن 1989-2004.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة لذى الإناث بلغت أرقاما قياسية خطيرة في هذه الفترة، فرغم انخفاضها سنة 2003 إلا أنها عادت لترتفع مرة أخرى بداية من 2006، ويرجع ذلك الارتفاع إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيمايلي:

- التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغيير بعض العادات والتقاليد بشأن عمل المرأة وخاصة في الريف، مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الدخلات إلى سوق العمل ومن ثم زيادة عرض العمل من طرفهن.
- تحييز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم والصحة الخ. مما جعل هذه القطاعات متخمة بالعمل بالعمل التنموي ومن تم نقل معدلات الطلب عليهن، مما

ينعكس في صورة بطالة أضافية لهم. وبالتالي عليهم في زيادة حجم البطالة ومعدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور.

– تراجع الحكومة تدريجيا في تعين خريجين، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك إذا أخدنا بعين الاعتبار أن القطاع العام كأن يمثل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.

4- البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين:

الإحصائيات المتوفرة حول الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 توكد أن متوسط تقريبي لمعدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-20 سنة من الجنسين) في المنطقة العربية يزيد على ربع الإجمالي للشباب (نحو27.25% منها 22 % تقريبا للذكور ونحو 29 % من الأناث)، اي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لنفس الشريحة، وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتا واضحا[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 8: بطالة الشباب في دول المغرب العربي (2008)

	نسبة البطالة الوطنية	نسبة بطالة الشباب	نسبة بطالة الشباب من مجموع العاطلين عن العمل
الجزائر	11.3	21.5	75
المغرب	9.6	17.6	62
تونس	142	31.2	72

المصدر: دحماني محمد أدرويش، مرجع سبق ذكره، ص 212.

في الواقع أن هذه السمة غالبة على ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث أنها تصيب في الغالب فئة الشباب الذين يسعون لفرصة عملهم الأول. ففي عام 2003 كأن ما يقارب 50 % من العاطلين أقل من 25 سنة وما يقارب 73% تقل أعمارهم عن 30 سنة، والأكثر من ذلك أن جزء كبيرا يقدر ب 63 % من ا لسكان العاطلين يبحث عن فرصة العمل الأول مما نجم عنه نزع من الشعور بالابتعاد الاجتماعي،

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية : المحور الأول حول التشغيل والبطالة قبيل الأحتجاجات العربية من أعداد علي همال (الجزائر) ,2012 الجزيرة. جمهورية مصر العربية، ص: 10

وفتح أبواب الأنشطة غير الرسمية والمشروعة، وانقطاع الثقة بين المؤسسات وناكل رأس المال البشري والاجتماعي.

تبين ايضا أن البطالة الهيكلية هي السائدة في الجزائر وقد تبلورت في شكل بطالة المتعاملين حيث تبين أن نسبة المتعلمين عن العمل قد أرتفع مع النمو الاقتصادي.

الشكل (3): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التكميلي 2007

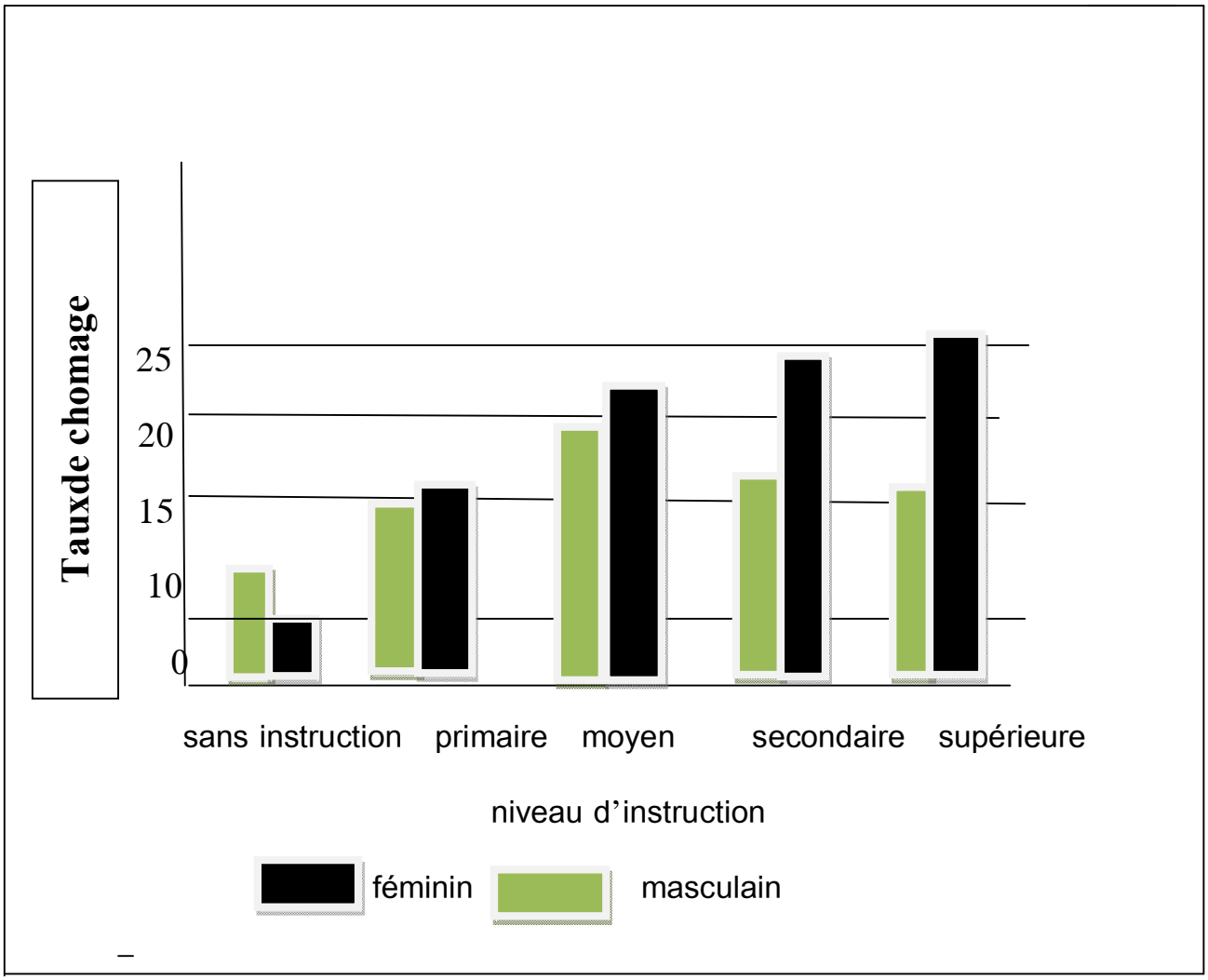

المصدر: مسح القوى العاملة 2007، الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

الجدول رقم (9): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2011

	2010			2011		
المستوى التعليمي	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بدون تعليم	1.7	2.7	1.9	2.4	3.0	2.5
الأبتدائي	7.5	8.0	7.6	6.3	7.4	6.3
المتوسط	10.5	12.8	10.7	11.9	18.6	12.6
الثأنوي	7.0	17.2	8.9	6.9	15.0	
العالي	10.4	33.3	20.3	8.9	22.4	15.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ons) الجزائر

هذه النسب والأرقام تمثل تطورا جديدا، ففي عام عام 2008، لأول مرة تتجاوز نسبة تتجاوز نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية. نسبة البطالة لذا الفئات من دون تحصيل علمي والمضاف أليها الفئة ذات التعليم الابتدائي هذه الوضعية العميقة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وذلك لثلاثة أسباب نوجزها فيمايلي:[1]

- التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم راس المال البشري، دون أن تساهم هذه ألأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي.
- بطالة الشباب المؤهل تؤثر سلبا على حافز لدى الشباب للاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي فهم على دراية على أنهم يمكنهم تقدير قيمة هاذا الاستثمار وبالتالي يفضلون تخصيص الوقت المتاح لهم في العمل سواء ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي الأمر الذي يحد من تراكم رأس المال البشري في حين هاذ الأخير يشكل عاملا أساسيا في تكوين النمو الاقتصادي (lucos 1990).
- طاقة الخرجين حاملي الشهادات: تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم، فهي تولد التوقعات المتشائمة لديهم.

[1] دحامني محمد أدرويش، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

- تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من اهم التحديات التي تواجهها السلطات الجزائرية حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة التي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلل احتمال الوقوع في البطالة فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة.
- وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل حيث ينتج عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب[1]، كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر متحيزة لغير المتعلمين.

المطلب الثالث: عرض وتقييم مختصر لبعض البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل

1- بعض الأجهزة والبرامج الخاصة بسياسة التشغيل

جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM (تمثل آلية جديدة أنشأة سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي)

تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيها يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئات الإناث وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.

كأن العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لسير القرض المصغر منذ أنشائها إلى غاية نهاية سنة 2012 يقدر ب 677412 وظيفة.

[1] حسين الطلافحة حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية .سلسلة الخبراء العدد 45 المعهد العربي للتخطيط الكويت 2012 ص: 10.

الجدول رقم (10): الوظائف التي تم خلقها في اطار الوكالة الوطنية لسير القرض المصغر ANGEM

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412
نسبة مساهمة الوكالة %	0.06	0.43	0.75	1.39	2.31	3.04	4.77	-

المصدر: إحصائيات ANGEM على الموقع WWW.ANGEM.DZ .

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% سنة 2005 إلى 4.77 % سنة 2011 وهي نسبة لا تزال ضعيفة ولكن نلاحظ نسبة نمو التشغيل في هذا الجهاز كبير.

جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej)

تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997، كما أن الهيئة المتخصصة المعروفة بأسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هي التي كلفت بتأخير وتطبيق هذا الجهاز.

الجدول (11) حصيلة أستحداث مناصب الشغل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

	1999-2007	2008	2009-2013
عدد مناصب الشغل	219187	14094	227200
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي	3.06	2.40	-

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة، ترقية تشغيل الشباب

- أجهزة الصيانة وترقية الاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi).

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشئت لأجلها، تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق أشاهراتهم حيث تتركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخذت القرارات بشأنها سواء بالقبول أ، الرفض إلى أ، تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة الترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi).

الشكل رقم (4): الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012

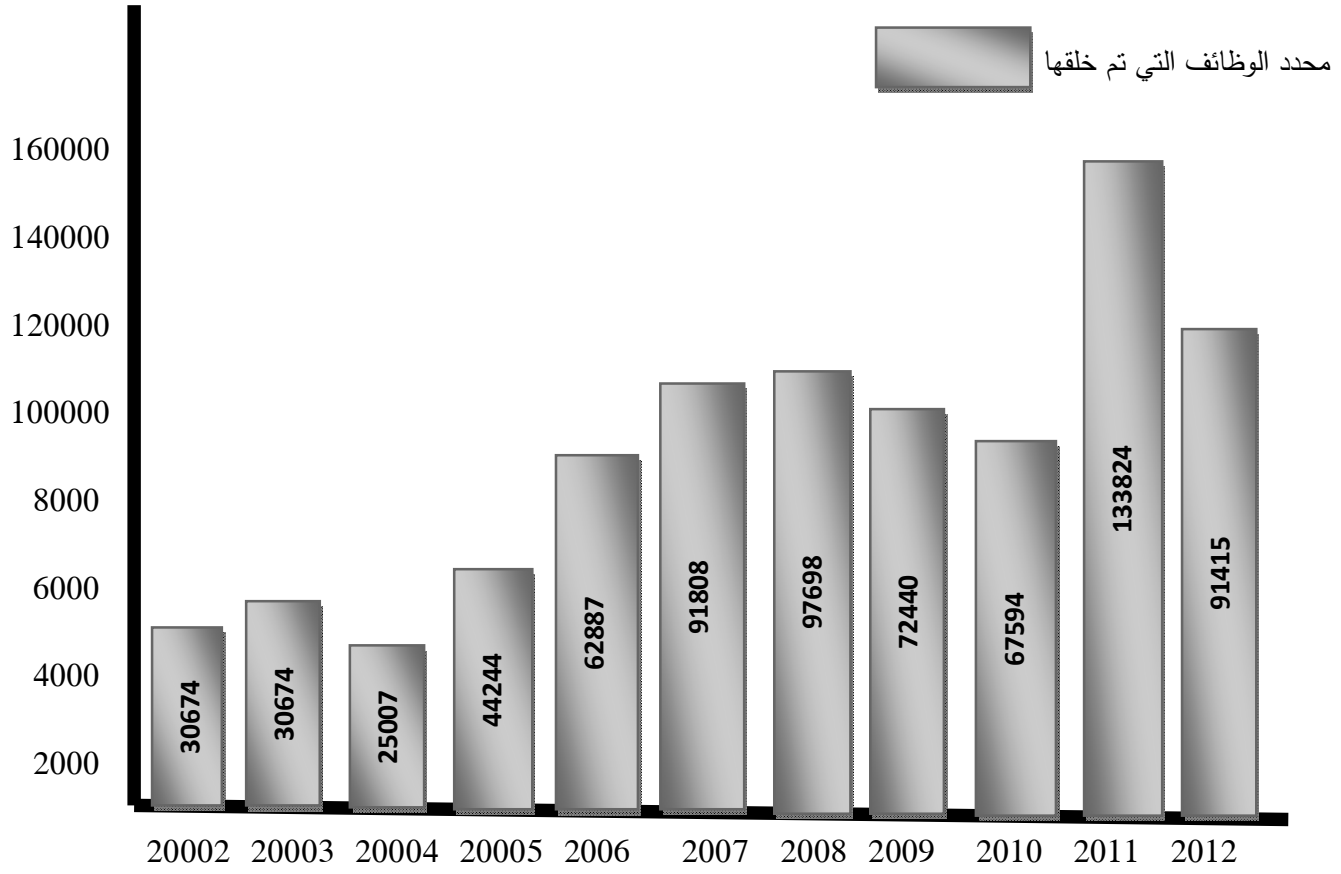

المصدر: – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/indexphp /ar

– البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

هو إستراتيجية تكميلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بوضع أليات تمحورت في برامج تنموية في شكل

سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي. وهذا ما يفرض ضرورة لاهتمام بهذا القطاع في أطار كل البرامج التنموية المسطرة.

الجدول (12) مؤشرات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة المضافة كنسبة من%PIB	8.4	9.7	9.3	9.7	8.4	6.97	6.6
القيمة المضافة كنسبة من أجمالي القيمة المضافة	9.58	11.81	11.39	11.72	10.18	7.83	7.7
عدد مناصب الشغل	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)	2.30	2.74	2.61	2.68	2.13	1.65	1.18

المصدر: دحماني محمد دريوش، مرجع سابق، ص: 226.

- تقييم البرامج وسياسات التشغيل:

فيما يخص برامج الأشغال العامة فالأرقام المتوفرة في مجال العمل في البنية التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج ترتكز على عدد الفرص العمل التي أوجدت ونادرا ما يتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يؤدي إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة وبالرغم من أن أرقام المتوفرة عن نتائج هذه البرامج قليلة فهي توفر معلومات مفيدة عن أثرها على المدى القصير، ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج المذكورة على خفض نسبة البطالة، ولذلك فأن قياس هذه النتائج من شأنه توفير معلومات قيمة عن قدرة برامج الأشغال العامة على تمهيد طريق أما م الفئات التي تعمل في أطار العمل الغير رسمي لإدماجها في سوق العمل النظامي.

أما بالنسبة لبرامج إعانات التشغيل فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، بينما لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة وللأثرها على التنقل الطويل الأمد أو على الدخل.

المبحث الثالث: اثر الاستعمار الأجنبي على البطالة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في الجزائر ومدى مساهمتها في خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

المطلب الأول: العمالة بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية في الجزائر

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة، والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية ومناصب الشغل المختلفة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات (anpi) والتي كانت من إحدى البرامج التي اتبعتها الجزائر من اجل تفيض معدلات البطالة خلال الفترة 2002-2010.

جدول رقم(13): التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010).

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل	%
الاستمارات المحلية	67، 280	22% ،99	866.563	11% ،92
الشراكة	245	36% ،0	27.717	95% ،2
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	042%	746.552	95% ،4
مجموع الاستثمارات الجنبية	528	78% ،0	74.269	89% ،7
المجموع العام	67، 808	100%	940.832	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الالكتروني www.amdi.dz 23/04/2014 32: 09.

ويثبت من الجدول أعلاه أن للاستثمار المحلي تأثير أقوى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة في توفير مناصب العمل فالاستثمارات المحلية توفر اكبر عدد ممكن من مناصب شغل بحوالي 866563 منصب عمل اي بنسبة 92.11% إلى مجموع المناصب المتوفرة بالنظر إلى عدد المشاريع والمقر بـ 67.280 مشروع بنسبة 99.22% إلى مجموع عدد المشاريع الإجمالية على عكس الشراكة والاستثمارات الأجنبية المباشرة فهما يوفر أن نسبة ضئيلة جدا من فرص العمل فالشراكة توفر ما يقدر بـ 27717 منصب بنسبة 0.36%بالمقارنة مع عدد المشاريع والمقدرة ب 27.717 مشروع إلى اجمالي المشاريع بينما نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توفر 46552 منصب ما نسبته 7.89%من عدد مناصب الشغل المتوفر، يبين لنا أن الاستثمارات لا توفر مناصب عمل بالقدر الكافي بالنظر إلى الإجمالي للاستثمارات، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى .

المطلب الثاني : اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في الجزائر

الجدول رقم(14): عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدد مناصب العمل حسب قطاع النشاط(2002-2010).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	1.597	2.36 %	28.933	3.08%
الصحة	566	0.83%	12508	1.33%
النقل	39.563	58.35%	227.821	24.21%
السياحة	485	0.72%	41275	4.39%
الخدمات	6.226	9.18%	118.747	12.62%

التجارة	2	0.00%	15.500	1.65%
الاتصالات	5	0.01%	3.616	0.38%
المجموع	67.808	100%	940.832	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار andiwww.andi.dz 09:30 2014/04/23

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قطاع النقل يحتل الصدارة في توفير مناصب الشغل حيث تقدر المناصب التي يفرها بـ 227.821 منصب عمل اي بنسبة 24.21%على عكس قطاع الخدمات فهو يوفر 118.747 ما نسبته 12.62% أما قطاع السياحة يوفر 41275 منصب وقطاع التجارة يوفر 1.65% حوالي 15500 منصب وقطاع الصحة يوفر 12508 منصب اي ما نسبته 1.33% بالنظر لعدد المشاريع والتي تقدر ب 566 مشروع على عكس قطاع الزراعة فتقدر عدد الشاريع بـ 1597 اي بنسبة 2.36% ويفر حوالي 28.933 أما قطاع الاتصالات فيحتل المرتبة الأخيرة في توظيف العمال حيث تقدر عدد المناصب التي يوفرها ب 3.616 منصب.

جدول رقم (15): أنواع الاستثمار وعدد مناصب العمل خلال الفترة (2002-2010).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل	%
الأنشاء	49.270	72.66%	657.323	69.87%
التوسع	18.282	26.96%	275.980	29.33%
اعادة التاهيل	246	0.36%	7.120	0.76%
اعادة الهيكلة	10	0.01%	409	0.04%

المجموع	67.808	100%	940.832	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الالكتروني www.andi.dz 09:49 .23/04/2014

من خلال الجدول أعلاه .نلاحظ الاستثمارات المنشاة تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب العمل فهي توفر حوالي 657.323 اي ما نسبته 69.87% بالمقارنة مع عدد المشاريع والتي تقدر ب 49.270 مشروع، لكن عدد مناصب الشغل في الاستثمارات التي تنشا عن طريق التوسع فتقدر بـ 275.980 اي بنسبة 29.33% أما الاستثمارات التي تنشا عن طرق الهييكلة وفرت حوالي 7.120 أي بنسبة 0.76% بالمقارنة مع عدد المشاريع والمقدر بـ 246 مشروع وعن الاستثمارات التي تنشا عن طريق إعادة الهيكلة فهي توفر ما نسبته 0.04%حوالي 409 منصب، والسبب في انخفاض مناصب العمل، يرجع أساسا إلى نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص فاغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن في اقرب وقت أو ميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبادلات بمساعي الدولة وأهدافها من جراء حرمان خزينتها من الايرادات الضريبية. وهذا ما يعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

الجدول رقم (16): الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002-2010).

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ(مليون دج)	%	عدد مناصبالعمل	%
الخواص	67.344	%99.32	4.909.825	%72.86	904.476	%96.14
العمومية	411	%0.61	1.147.192	%17.05	29.471	%3.13
المختلطة	53	%0.08	678.746	%10.09	6.885	%0.7
المجموع	67.808	%100	6.728.763	%100	940.832	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الخاصة في المرتبة الأولى من حيث المناصب المتوفرة فهي توفر 904476 منصب عمل بالنظر إلى عدد المشاريع والمقدرة بـ 67.344 مشروع على عكس الاستثمارات العمومية فهي متوفرة 29471 منصب أي ما نسبته 3.13% من النسبة الإجمالية لمناصب العمل المتوفرة أما الاستثمارات المختلطة وفرت 6885 منصب عمل وهو عدد ضعيف بالمقارنة مع المناصب الإجمالية.

ورغم الأولوية التي أعطت للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، تبقى مساهمتها في خلق فرص العمل جد ضئيلة على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لأثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة. لدى يقترح مجموعة من التوصيات التالية :

- تحديد أشكال الاستثمارات الأجنبي المباشر وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لابد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلاءم بيئتها الاستثمارية.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر مجال المحروقات وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
- وضع رقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع.
- تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استعمال القوى العاملة الوافدة في المجالات التي تتوفر فيها المهارات والإمكانيات المحلية.

خلاصة الفصل:

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية طاقوية تؤهلها إلى احتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الوافدة إليه، إلا أنها تعاني من تعقيدات في الإجراءات الإدارية والقانونية وكذلك نقص المعلومات والإحصاءات وكثرة القوانين الخاصة ب الاستثمار.

بالإضافة لما تم ذكره، نجد أن الجزائر مرت بمرحلة عويصة جدا وهي مرحلة التسعينات وما حملته من تصعيد في المجال الأمني وحتى على مستوى الاستقرار السياسي، فشهدت هذه المرحلة تعاقب عدة حكومات ووزراء في التقرير الأخير لمنظمة الكوفاكس لسنة 2001 رتبت الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث درجة مخاطر الاستثمار.

لكن تبقى الطموحات كبيرة في قيام التنمية المحلية وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة انطلاقا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات. وتعمل على ذلك معتمدة ومستفيدة من تجربتها وتجارب الدول الأخرى، وكذلك العمل على تطوير مشاريع الشراكة في جميع المجالات والقطاعات إذ تعتبر أفضل وسيلة لتشريع التنمية ولتطوير الاقتصاد الوطني.

وبعد النظر إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الجزائر بحسب أنواعها نلاحظ أنها لم تؤثر بشكل كبير على العمالة والبطالة. اي أنها توفر عدد قليل من مناصب العمل مقارنة مع ما توفره الاستثمارات المحلية اي أنها لا تساعد كثيرا في الحد من البطالة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

إن الجزائر مازالت تواصل جهودها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالخضوع إلي متطلبات الاندماج في السوق العالمية و خاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلي إلغاء الحواجز الجمركية، على حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال.كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من الظاهرة التي سادت المجتمع الجزائري وهي البطالة. بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل و الرغبة فيه.

وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمارات بتقديم جملة من الامتيازات و الإعفاءات و الضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي علي حد سواء؛قصد تشجيع و تطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقي مع دلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

أولا: الإجابة عن الفرضيات

من خلال دراستنا توصلنا إلي الإجابة عن الفرضيات كالتالي:

أ-الفرضية الأولى

إن لاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتل أهمية بالغة ضمن مختلف التدفقات الرأسمالية بالنظر إلى التي ينطوي عليها هدا النوع من الاستثمارات ؛عدم انطوائها على ديون خارجية بالعملة الصعبة ؛المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات...الخ

أضحت الشركات المتعددة الجنسية اليوم؛تميل إلي الاستثمارات الكثيفة رأس المال وهي استثمارات

ب-الفرضية الثانية

موفرة لعنصر العمل؛و بالرغم من أن التكنولوجيات التي تعتمدها ؛ومن دون شك فان استخدام التكنولوجيا و التوفير من عنصر العمل سوف يؤدي إلي الزيادة في إنتاجية العمل.

ج-الفرضية الثالثة:

يمكن للجزائر الاستفادة من المزايا التي تنطوي عليها لاستثمارات الأجنبية من أجل التحسين

من مؤشرات أسواق العمل من ناحية التشغيل والبطالة.

وهذا بتحسين أكثر لبيئة الاستثمار من خلال التشريعات و الحوافز.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هدا البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة

ثانيا: نتائج الدراسة

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من ارتفاعها في السنوات الماضية إلا أنها لم تساهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل.
- إن سبب البطالة هو عاملان رئيسيان؛ الأول هو عدم قدرة الحكومة على إنشاء مشاريع استثمارية التي من شانها أن تمتص جزء من البطالة أما العامل الثاني هو زيادة معدل نمو السكان و الذي يقف حاجز أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

ثالثا: توصيات:

وهي على النحو التالي:

- مراجعة أنظمة الحوافز و الأثر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية و تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية و مؤسسات ملائمة.
- أهمية توظيف اتفاقيات الشراكة و التكامل الاقتصادي لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- البحث في طرق بديلة لنقل التقنية والإدارة الحديثة، حيث يمكن أن تميل هده الطرق حافزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل.
- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصائيات في سوق العمل.
- إن الجزائر لا ينبغي أن تعتمد بصورة كلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين مؤشرات سوق عملها من ناحية التشغيل و البطالة.
- علي الجزائر أن ترتقي بمجالات التعليم والتكوين من أجل زيادة نسب الكفاءات و هو الأمر الذي سوف يكون من أحد الحوافز الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و زيادة الحدة من البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:الكتب

1. أحمد رمضان و آخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنّشر،عمان_الأردن، 2004.
2. أسامة السيّد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
3. رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي في مصر الدولة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصدر، المكتبة المصرية، مصر، 2007.
4. رمزي زكري، الاقتصاد السياسي للبطالة_تحليل لأخطر مشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت،1998.
5. سليمان عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
6. صالح خصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلّي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1995.
7. ضياء مجيد الموسوعي، النظرية الإقتصادية والتحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3 ،2005
8. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، بيروت، 1980.
9. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
10. عبد العالي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
11. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية،1997 .
12. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. عشوي نصر الدين، الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، جامعة مستغانم.

14. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.
15. عمار بن غيشي، الغالي بن إبراهيم، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2010، جامعة بسكرة.
16. عمر صقر، الدولة وقضاياإقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.
17. فريد النجار، اللإستثمار الدولي والتفتيش الضريبي مؤسسة ثبات الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000.
18. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
19. قاسم نايف علوان، الإدارة الإستثمارية النظرية والتطبيقية، دار الثقافة والنشر، الأردن، 2012.
20. مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب المشكلات الإقتصادية المعاصرة، دار غريب للبلاغة والنشر والتوزيع، القاهرة.
21. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الإقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2،2009.
22. محمد طاقة، حسين عجلان، إقتصاديات العمل، دار النشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008.
23. مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.
24. مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
25. منى طلحاوي، إقتصاديات العمل، دار النهضة شرق النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.
26. ميلودي أبو بكر، اختيار الإستثمار وتقييم المشاريع، دار الأفاق، الجزائر.
27. ناصري دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة
28. نزية عبد المقصود مبروك، الأثار الإقتصادية، ولإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، 2007

ثانيا: المذكرات الجامعية

1. أسامة بوكلوهة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر،مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2010.

2. بندر بن سالم الزهراين، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2010-2011.
3. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة التحليل، أطروحة الدكتورة في العلوم الإقتصادية،
4. رقية سراوي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة الجزائر خلال الفترة 2000_2010، مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، والمركز الجامعي ميلة، 2012.
5. صفاء بودوري، إنعكاسات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة لسوق العمل دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2012.
6. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2000.
عبد الكريم كاكي، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، أطروحة، المركز الجامعي غرداية
7. عمار بوالعيش، تحليل البطالة وفرصة التشغيل في إثار ما بين الإنفاق العام حالة الجزائر 2000_2010، مذكرة تخرج ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2011.
8. مصطفى مراد، دور الإصلاحات المصرفية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بالإثار إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، 2010.
9. مكي طلحاوي، إقتصاديات العمل، دار النهضة شرق النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.
ناصري داري عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحدية العامة، يدون تاريخ.
10. هشام بوعافية، أثر الإصلاحات الإقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996_ 2006، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

ثالثا: المقالات

1. بوخرس عبد الحميد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.
2. عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في انتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 نوفمبر 2001.
3. ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة مسيلة، يومي 5_16 نوفمبر 2011.
4. يوسف مسعوداوي، واقع و أفلق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الملتقى العلمي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، حالة لعجز الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 22_23 أكتوبر 2007.
5. علي همال، أفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطة، مخبر الدراسات الإقتصادية المغاربية، 2006
6. علي همال، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الأول حول التشغيل والبطالة، الجزائر، 2012.
7. عيسى شفيق، النمدجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر، العدد6، 2011.
8. مصطفى بودرامة، الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 209.
9. نبيل بوفليح، دراسة تقنية لسياسة الإنعكاس الإقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000_2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2000.

رابعا: مراسيم وقوانين

1. المادة رقم 277/63 من الأمر رقم 1963/07/26، المتعلق بقانون الاستثمار الجزائري، العدد 53، 1963/08/02.

2. المادة رقم 01/99 من الأمر رقم 1988/01/12 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العدد 13/ 1988.
3. المادة رقم 02 من الأمر رقم 03 الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 17، 30 مارس 2008.